محضر الجلسة 283

التاريخ: الثلاثاء 29 ربيع الثاني 1423(2002/06/11)

الرئاسة: السيد عادل المعطي الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث ساعات وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة 45 بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عادل المعطي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أفتتح الجلسة،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارين المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات . تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوسكوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين من 4 يونيو الجاري إلى 11 منه. فعدد الأسئلة الشفهية 26 سؤال عدد الأسئلة الكتابية 6 أسئلة

وعدد الأسئلة التي تم سحبها 6 أسئلة. كما توصلت الرئاسة بطلب إحاطة المجلس علما بقضية طارئة من الفريق الكونفدرالي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين، قبل الشروع في جدول الأعمال أحيط السادة المستشارين المحترمين أن هناك 4 أسئلة تم تأجيلها بطلب من أصحابها ويتعلق الأمر بالسؤال الذي كان موجها إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول وضعية الفلاح المغربي، كذلك السؤال الذي كان موجها لنفس الوزارة حول إجراءات الحكومة لتنمية العالم القروي للمستشار المحترم السيد محمد طلحة وكذلك سؤال بالنسبة للسيد وزير الثقافة والاتصال حول استغلال الأطفال في المجال الإشهاري للمستشار المحترم السيد لحسن بيجدكن وعبد السلام بلقشور وسؤال كذلك للسيد وزير الثقافة ومؤسسات تكوين الأطر العليا التابعة للوزارة للمستشارين المحترمين السيدين محمد سعدون والمفضل بنعلوش.

كما أخبر السادة المستشارين أنه نظرا لطلب تقدم به السيد وزير الصحة ونظرا لالتزامات سأستأذنكم لإعطائه الكلمة بعد السيد وزير الخارجية.

حضرات السادة نشرع الآن في الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة. وعدد أسئلة هذا اليوم 23 سؤال شفهيا، سحب منها 4 أسئلة، منها سؤال آني موجه إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون. وقبل هذا هنا إحاطة من الفريق الكونفدرالي وفي إطار الفصل 128 ونظرا للوعكة الصحية التي أصابت رئيس الفريق الكونفدرالي فقد وكل السيد عمر.. أعطي الكلمة للسيد عمر.

المستشار السيد عمر جمايلي:

شكرا السيد الرئيس

السيد الرئيس ، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي في إطار الإحاطة علما، لوضعكم السيد الرئيس، السادة المستشارين ومن خلالكم الرأي العام الوطني في صورة ما يدبر وما يحاك في الخفاء ضد شغيلة القطاع السكري والفلاحين المرتبطين عضويا بهذا القطاع.

لقد سبق للحكومة وفي مناسبات عديدة أن التزمت أمام مجلسنا من خلال وزرائها المعنيين بالقطاع، سواء في وزارة المالية أو التجارة والصناعة أن قطاع السكر غير معني بالخوصصة، بل أكثر من هذا أن الحكومة سائرة في اتجاه إصلاح القطاع، بما يخدم الاقتصاد الوطني والشغيلة والفلاحين المرتبطين به.

وأمام هذا الالتزام المتكرر للحكومة، لم نفهم نحن في النقابة الوطنية للسكر والشاي المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لماذا تتماطل الحكومة في تنفيذ كل بنود الاتفاق المبرم معها سنة 1990، خاصة ما يتعلق بمراجعة الاتفاقية الجماعية لعمال القطاع، ويبقى السؤال مطروحا إلى حدود الساعة للتأكيد، وبوعينا النقابي كنا متيقنين بأن المانع ليس خيرا وهاهو الواقع اليوم يؤكد إحساسنا كعمال حين قررت الحكومة وبشكل انفرادي الشروع في تفويت القطاع دون استشارة المعنيين وضدا على كل التزاماتها السابقة ولم تعمل على تجديد الاتفاقية الجماعية لعمال القطاع لتسهيل المأمورية على المتسلطين الجدد على هذا القطاع.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

مرة أخرى ننبه أن الحكومة وهي تعمل على تفويت ركيزة من ركائز الأمن الغذائي الوطني، تعمل على تأجيج التوتر الاجتماعي وتزيد من قلق الطبقة العاملة في القطاع. ولمواجهة هذه الكارثة الاجتماعية والاقتصادية، قررنا في النقابة الوطنية للسكر والشاي المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل خوض إضراب وطني إنذاري لمدة 24 ساعة يوم الجمعة 21 يونيو 2002.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

كما تنفذ في نفس الوقت النقابة الوطنية للعمال ومستخدمي الجماعات المحلية والعمالات المنضوية تحت

لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وبتنسيق مع الإتحاد العام للشغالين بالمغرب والاتحاد المغربي للشغل، إضرابا وطنيا لمدة 96 ساعة ابتداء من يوم الاثنين الفارط بعد خوضها لسلسلة من المعارك النضالية دفاعا على مطالبها المشروعة.

وقررت أيضا النقابة الوطنية للبريد والاتصالات المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل شن إضراب عام وطني لمدة 24 ساعة يوم الأربعاء 12 يونيو الجاري، احتجاجا على عدم تنفيذ بنود الاتفاق الموقع مع إدارة اتصالات المغرب منذ سنة 2001. والتخوفات الناجمة عن ما يسمى بإعادة هيكلة قطاع بريد المغرب واحتجاجا على عدم تلبية مطالبهم العادلة والمشروعة.

والسلام، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الآن ننتقل إلى السؤال الآني والموجه إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون حول الاستعدادات لاستقبال المهاجرين، تفضلوا السيد رئيس.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس، السادة الوزراء، الزملاء المستشارين المحترمين،

لقد سبق للفريق الاستقلالي أن وضع سؤالا آنيا كذلك يتعلق بعودة المهاجرين المغاربة إلى أرض الوطن وذلك منذ 15ماي الفارط وكنا ننتظر أن يدرج ولكن الآن بما أنه أدرج سؤالا مماثلا نلتمس ونطلب نظرا لوحدة الموضوع أن نتمكن من طرح سؤالنا دفعة واحدة في إطار سؤال آني لكي يتمكن السيد الوزير من أخذ الوقت الكافي والتوسع للإجابة دفعة واحدة، إذا لم ير المجلس الموقر مانعا في ذلك، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، أنتم أدرى بالأمور. هناك سؤال آني بطبيعة الحال هذا ما أشرت إليه السيد المستشار المحترم هو بالفعل كاينة وحدة الموضوع ولكن نظرا لأن هذا سؤال آني وهذا سؤال.. وإذا شاف المجلس أن ليس هناك مانع سأعطي الكلمة لأصحاب الأسئلة في إطار وحدة الموضوع لأن هناك جدول للأعمال.

إذن أعطي الكلمة لأصحاب السؤال حول الاستعدادات لاستقبال المهاجرين للمستشارين المحترمين السادة رحال الزكراوي، محمد الزعيم، محمد الغزوي وحسن واهروش، محمد الرحموني وعبد الرحمان أوشن، عبد الحق بوكرين وسيدي محمد أخطور، فليتفضل السيد الرئيس السيد الزكراوي.

المستشار السيد رحال الزكروي:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير،

هذا السؤال حول الاستعدادات لاستقبال الجالية المغربية أصبح سؤالا عاديا، حيث أنه يطرح كل سنة على الحكومة للإدلاء بما تقوم به وما جد فيما يخص استقبال المهاجرين المغاربة أو السكان المغاربة بالخارج فيما يخص التنقل وفيما يخص استقبالهم بالموانئ والمطارات والجمارك إلى غير ذلك. ثم في سؤالنا هناك شطر ثاني في هذه القضية والتي أردنا تدقيقها أكثر وهو هذه الجالية المغربية بالخارج هنا على أرض الوطن.

نحن نعلم السيد الوزير بأن هذه الجالية كتجي تقضي مدة قصيرة على أرض الوطن مدة 3 أسابيع أو شهر هاذ الشهر الثلاثة أسابيع أو شهر يعني يكون أمامها باش تقضي الحاجيات والمآرب ديالها داخل الوطن لكن عندها مشاكل كبيرة بالأخص مع الإدارة المغربية فيما يخص حل هذه المشاكل، الشيء اللي كيجعلهم بالطبع يقضون القسط الأكبر من العطلة ديالهم في التجول على الإدارات المغربية لحل هذه المشاكل وفي بعض الأحيان لا يقدرون على حملها ويضطرون للرجوع للبلاد كيعملوا فيها بدون حل هذه المشاكل.

وهذه القضايا بالطبع كتمس أساسا.. في واحد الجولة كنا درناها في أبريل في فرنسا تمكنا باش نعرفو هاذ المشاكل تمس كل الإدارات ولكن بالأخص إدارة العدل، إدارة السكنى والتعمير وإدارة الداخلية، كذلك فيما يخص مع الماء والكهرباء وغير ذلك..

والعمال ديالنا الجالية المغربية بالخارج تتساءل واش ما يمكنش تكون وزارتكم وبالخص القسم اللي كيتكلف بالجالية المغربية بالخارج أو مؤسسة الحسن الثاني اللي كتقوم بهاذ المهمة تكون عندها مديريات إقليمية أو جهوية الي يمكن لها تساعدهم على حل هاذ المشكل؟ وأكثر من هذا تتبع من بعد يرجعوا لأوروبا وللخارج تتبع معهم حل لهاذ المشاكل اللي عندهم؟ هاذ الشي علاش طرحنا هاذ التساؤل السيد الوزير باش تتمكن الحكومة من إعطاء إيضاحات حول هذا الموضوع وتطمئن الجالية المغربية بالمهجر بأن الحكومة كتبع هاذ القضية و بأنها عندها واحد المخطط لحل كل القضايا المطروحة حاليا بالنسبة لهاذ الجالية، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، أعطي الكلمة للسيد الوزير.. كما أشرت السيد الرئيس أنه حقيقة كاين وحدة الموضوع ونفس الجواب ولكن هناك جدولة، هناك أسئلة آنية وأسئلة إذا وافق المجلس، بالنسبة للرئاسة ما فيه إشكال.. إذن سأعطيكم الكلمة يتفضل أحد السادة المستشارين والسؤال الموالي كما جاء في نفس الاتجاه حول الاستعدادات المتخذة لاستقبال الجالية المغربية للمستشارين المحترمين السادة مصطفى الحديوي، محمد بن

الشايب، محمد الأنصاري، نجيب أبضالص وعزيز الفيلالي فليتفضل أحد السادة المستشارين لطرح السؤال، تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار:

السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارون،

إن كل عائلة عائلة مغربية إلا وتنتظر عودة فرد أو عدد من الأفراد من بلاد المهجر، وسأنتهز الفرصة من هذا المنبر الموقر لنقول جميعا لأفراد الجالية المغربية القاطنة بالخارج، إن جئتم أهلا ونزلتم سهلا بين ذويكم وبين أحضان وطنكم الغالي. كما أنه السيد الوزير وبعد تشكراتنا العميقة لما تبذلونه من مجهودات لتفعيل الديبلوماسية المغربية لكن رغم كل هذا تبقى طموحات وتطلعات الشعب المغربي تنتظر الأكثر.

فلا يخفى علينا جميعا، السيد الوزير، أنه بقدر شوق العائلة لعودة أفراد عائلاتهم ولهفة المهاجرين وفيض الحنين للرجوع إلى أرض الوطن وخاصة في هذه الفترة بالذات، فبقدر ما تبقى التخوفات من آفات لا قدر الله وخاصة الذين يعبرون الطريق السيار نظرا لمخاطر النهب والسرقة إن لم نقل في بعض الأحيان التي يتعرضون لها من قطاع الطرق أثناء الاجتياز، لذا نود القيام بحملات تحسيسية لتدارك المخاطر ولضمان عودة الجالية بسلام.

كما أن الحاجة أصبحت ماسة من جديد إلى ضرورة التساؤل عن واقع الحال بالنسبة لنقط العبور وبالأخص عن منطقة سبتة وبوابتها التي باتت في أمس الحاجة إلى توسيعها وتأهيلها لاستقبال أفراد الجالية في أحسن الظروف سواء عند العودة أو المغادرة.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لتوسيع نقط العبور؟ كما نسائلكم عن الإجراءات المتخذة من أجل تبسيط المساطر الإدارية سواء بقنصليات البلدان القاطنين بها في المهجر وببلادنا، حتى تتمكن جاليتنا من قضاء مصالحها في أقرب الآجال نظرا لضيق الوقت الاستمتاع بعطلتهم؟ وهل هناك حملة تحسيسية للوقاية من حوادث السير حفاظا على الأرواح البريئة، خصوصا وانه في فترة فصل الصيف تكتظ الطرقات بالمسافرين إضافة إلى ما تعود عليه إخواننا المهاجرون من طرقات جيدة؟ وهل تم التفكير في فتح أوراش ومكاتب خاصة وإحداث برامج تحسيسية لتوعية الجالية المغربية الراغبة في الاستثمار في أرض الوطن؟ وهل هناك مساطر خاصة وسهلة تشجيعية إن لم نقل مغرية حتى تتمكن من جلب أموالها ومدخرتها للاستثمار بأرض الوطن خوفا من التفكير في الهجرة بعد تعب العمر مرة أخرى إلى بلد مساطره غير معقدة ومشجعة؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير، السيد الطيب الفاسي الفهري كاتب الدولة في الشؤون الخارجية والتعاون:

السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أشكر السادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذا السؤال الآني وكذلك السؤال الذي تفضل الآن به الأخ الكريم الذي يعكس مدى اهتمام مجلسكم الموقر بقضايا أفراد جاليتنا المقيمين بالخارج، مرحبين بهم بهذه المناسبة بأرض الوطن بين ذويهم وأهلهم.

فتنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي يتتبع عن كثب أحوال رعاياه الأوفياء المقيمين بالخارج ويحيطهم بعطفه المولوي الكبير ورعايته الكريمة عملت مختلف القطاعات الحكومية وكذلك المؤسسات المعنية على وضع التدابير التنظيمية الضرورية في برنامج عمل متناسق لتتم عملية العبور 2002 في أحسن الظروف.

وقد وضع هذا البرنامج في إطار اللجنة الوطنية المكلفة بتنظيم عملية العبور واستقبال أفراد الجالية التي اجتمعت في شهر مايو الماضي وهو البرنامج الذي تم تسطيره بعد تقييم شامل لتجربة السنة الماضية وذلك تحضيرا للتفاوض مع الجانب الإسباني بخصوص هذه العملية.

وهكذا اجتمعت اللجنة المغربية الإسبانية المكلفة بعملية العبور يوم 4 يونيو الجاري بمدينة طنجة وقامت بتدارس وبحث الوسائل والإمكانات التي سيتم توظيفها في مجال النقل البحري والخدمات الصحية والاسعافية والإعلامية والاحساسية وتوفير أماكن لراحة الضرورية وكل هذا على امتداد التراب الإسباني.

وقد أكدت السلطات الإسبانية استعدادها الكامل، للتعامل مع المصالح المغربية المعنية وتم الحرص أثناء اجتماع هذه اللجنة على إثارة انتباه الجانب الإسباني للمشاكل الأمنية التي تفضلتم الآن بالإشارة إليها، التي يتعرض لها بعض أفراد الجالية أثناء عملية العبور، وتعهدت السلطات الإسبانية باتخاذ الإجراءات الأمنية الوقائية لتفادي وقوع مثل هذه الحوادث المؤسفة.

أود أن أؤكد لمجلسكم الموقر أن التدابير المتخذة على الصعيد الوطني تكتسي طابعا متكاملا تهم مختلف الجوانب التنظيمية المرتبطة بضمان انسيابية عملية العبور من خلال تقديم الخدمات الجمركية والأمنية والصحية المناسبة التي عرفت بشهادة الجميع تحسنا ملموسا وفعليا بفضل الرعاية الخاصة لجلالة الملك، وستسهر لجان إقليمية تعمل تحت إشراف اللجنة الوطنية المكلفة بعملية العبور على تنفيذ هذه

التدابير في إطار التنسيق والتعاون. بين مختلف المصالح المحلية والجهوية والمركزية.

وفيما يتعلق بالنقل، تم توفير الرحلات البحرية الكافية بين ميناءي طنجة والجزيرة الخضراء من جهة و"بنسر" و"ألميريا" من جهة أخرى لتأمين سيولة في الإبحار، علاوة على الخط الرابط بين طنجة وسرت بفرنسا طوال السنة والناظور وسرت خلال فصل الصيف والخط البحري الجديد الذي سيتم تشغيله بين "جينوفا" بإطاليا وطنجة اعتبارا من 25 يونيو الجاري.

ولتجاوز مظاهر الازدحام والانتظار في الموانئ الإسبانية، من المقرر برمجة رحلات إضافية خلال فترة الدورة ما بين 29 يوليو واليوم الثاني من شهر غشت، كما وضعت برامج خاصة للزيادة في الرحلات البرية وكذلك الرحلات الجوية.

وسيتعزز هذا البرنامج الحكومي على غرار السنتين الأخيرتين بمساهمة مؤسسة محمد الخامس للتضامن لما اكتسبته من تجربة وخبرة في مجال العمل الإنساني والتضامني، كما سيدعم هذا البرنامج بالدور التكاملي لمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة القاطنين بالخارج.

وبالنسبة للشطر الثاني من السؤال الآني، فبالفعل يعرف الإخوان المغاربة القاطنين بالخارج بعض المشاكل خاصة بالنسبة لعملية الشراء أو الاستثمار في المغرب، لذا أعطى صاحب جلالة الملك محمد السادس تعليماته السامية لمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة القاطنين بالخارج تعليمات لتتخصص هذه المؤسسة أكثر من الماضي للبحث في هذا الموضوع وللتعامل مع الجالية المغربية. فالمغربي لما يكون عنده مشكل إما أنه اشترى خارج الوطن ولما يدخل في الصيف ويجد أن تلك الشقة أو المنزل للاستثمار غير جاهز أو هناك عملية غش، هنا تتخصص المؤسسة باتصال مباشر مع السادة ولاة وعمال صاحب الجلالة في الأقاليم لدراسة كل موضوع بكل جدية حتى لا يعيش المغاربة القاطنون بالخارج تلك المشاكل في بعض الأحيان يعرفها لحد الآن. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب تفضلوا السي الزكراوي.

المستشار السيد رحال الزكراوي:

ماشي تعقيب، أنا فقط بغيت نشكر السيد الوزير على هذه التطمينات اللي أعطاها فيما يخص لا الرجوع هذه السنة ولا العمل اللي غادي تقوم به طبقا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة مؤسسة الحسن الثاني.

فقط أريد أن أفتح مجال أخر للنقاش، ربما ماشي موضوعه اليوم ولكن غير في إطار ربما غادي نطالبو في إطار اللجنة، لجنة الشؤون الخارجية والجالية المغربية وفيما يخص الوضعية ديالنا في الخارج وبالأخص الجيل الثاني أو الثالث حسب الملاحظات اللي لاحظتها في هاذ الجولة أو اللي أخبرنا بها الجالية المغربية هناك في الخارج بأنه كاين واحد التباعد، كاين بين هاذ الجيل الثاني اللي كيتباعد شيئا فشيئا مع الهوية الوطنية، عن الثقافة وبالطبع ما يمكن أن تقوم به الدولة المغربية من أجل التقريب والبقاء باتصال مع الجيل الثاني والجيل الثالث.

هذا أظن بأنه موضوع آخر ربما يمكن نطرحه في اللجنة مع السيد وزير الخارجية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، هناك تعقيب ثاني عن السؤال الثاني، تفضلوا السيد الرئيس،

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء، الزملاء المستشارين،

بداية أريد أن أتقدم بجزيل التشكرات إلى السيد الوزير الذي أناب عن الحكومة لطمأنة جاليتنا بالخارج، التي بدون شك تتابع هذه الجلسة الموقرة وهي مطمئنة للف حقائبها للعودة والسيد الوزير الآن أشار إلى نقطة مهمة كذلك وقضية التفتح والمساعدة بالنسبة للاستثمار المفتوح في البلد بالنسبة لجاليتنا القاطنة بالخارج.

أنا أريد فقط أن أتطرق إلى جانب موازي، بعد ما تطرق السيد الوزير باستفاضة للإجراءات الخاصة بنقط العبور، أنا أريد أن أنتقل إلى المعاناة التي تعانيها الجالية بعد حط رحالها ببلد الوطن ومن هنا أود وأطلب من الحكومة أن تكون هناك قرارات بإحداث ديمومة لدى الإدارات العمومية والجماعات المحلية وكذلك الشبابيك الخاصة بالاستثمار المستحدثة حاليا لدى السادة الولاة لتسهيل المأمورية بالنسبة لجاليتنا لأن أمد العطلة قصير وقصير جدا وكما تعارفنا عليه جميعا أن جميع الهموم والمشاكل تجمع لدى جاليتنا وتكون لها برمجة لحلها عند الإتيان بقضاء العطلة.

إذن هناك انشغالات للتعرف على ما جد في الوطن وصلة رحم مع الأحباب والأقاليم وكذلك حل المشاكل وعلى رأس تلك المشاكل التي أشار إليها الزميل الذي تدخل قبلي وبعض الإدارات بصفة أساسية وهي كالعدل، المحاكم وكذلك كل ما يتعلق بالسكن وحل بعض المشاكل لدى الجماعات المحلية وإدارة الضرائب.

هذه الإدارات لابد أن تواكب حضور الجالية المغربية وأن تتعامل معهم بانتظام وباهتمام وفي أوقات تكون مستمرة رغم أننا كنا نركن وكانت الإدارة تركن إلى العطلة الأسبوعية وينبغي أن تضحي مع هذه الجالية التي لن تركن إلا بعد حل مشاكلها وعودتها بسلام ومواكبتنا جميعا لعودتها ونحن مطمئنين على مصيرهم ويقومون كذلك

بعمل جاد بتحفيز كبير للإتيان وتدعيم اقتصاد بلادنا بالعملة الصعبة.

وبهذه المناسبة كذلك نتمنى أن نتوسع كثيرا في أعمال ما قامت به اللجنة الوطنية لتهيئ عودة المهاجرين في اللجنة المختصة داخل مجلس المستشارين لتكون المناسبة سانحة السيد الوزير ليعطي بيانات أكثر وربما يكون هناك تواصل مع الجالية لأننا نريد أن ترجع وهي مطمئنة وفرحة بالعودة والالتقاء لا مع المشاكل ولكن مع الحلول لتحس أن المغرب يتحول ويتحول بقوة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للأستاذ الأنصاري، السيد الوزير، شكرا السيد الوزير إذن كما أشرت في البداية الجلسة ننتقل إلى قطاع الصحة والسؤال الموجه إلى السيد وزير الصحة داء الكلاب للمستشارين المحترمين السادة كبور الماسي، سعيد التدلاوي، عادل الخضراوي ، إبراهيم السالمي، مومن البشير، محمد السلامي، الميلودي عفوت، فليفضل أحد السادة المستشارين لإلقاء هذا السؤال.

المستشار السيد محمد السلامي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السادة الوزراء، زملائي المستشارين المحترمين،

السؤال موجه إلى السيد وزير الصحة العمومية حول داء الكلب.

تعرف عدة مناطق من المملكة في الآونة الأخيرة حالات لداء الكلب من شأنها أن تستفحل إذا لم تتخذ الإجراءات الضرورية لتطويقها. هذا ومن المعلوم أن عدة جهات تشتكي من سلوك معهد باستور الذي أعطى له حق الامتياز في جلب التلقيح ضد هذا الداء. حيث يرفض تزويد الجهات المعنية بهذا التلقيح تحت ذريعة واهية وهي عدم تسديد الديون المتخلفة في بعض الجماعات المحلية التي تتوفر على ميزانية لهذا الغرض.

وأمام هذه الإشكالية، أود أن نسأل سيادة الوزير عن موقف الوزارة من قرار هذه المؤسسة العمومية التي كان عليها أن تتعبأ للتصدي لهذا المرض الخطير، بدل أن تتخذ هذا الموقف السلبي، الذي من شأنه أن يلحق أضرارا بصحة الماشية والمواطنين على السواء. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير.

السيد التهامي الخياري وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارون المحترمون،

بغيت في البداية نشكر السادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال باش يمكن لنا شوية نوضحو الأمور.

أولا ما كاينش شي حاجة اللي هي غير عادية هذه السنة بالنسبة للسنوات الماضية حسب الإحصائيات التي نتوفر عليها، طبعا هاذ المشكل ديال داء الكلب، السعر LA RAGE، المشكل اللي كاين هو أنه ما شي وزارة وحدها اللي مكلفة به، كاينة لجنة وزارية اللي كل وحدة عندها المهام ديالها، كاينة وزارة الفلاحة اللي عندها المهام ديالها كوزارة، كاين الجماعات المحلية يعني وزارة الداخلية اللي كتمثل في اللجنة الوزارية والجماعات المحلية وكاين وزارة الصحة في هاذ الشي كلو معهد باستور اللي هو مؤسسة عمومية مستقلة من الناحية المالية مكلفة ماشي باش تعالج، مكلفة باش توفر الدواء باش ما يمكن لوش ينقطع في البلاد، هاذي هي المهمة ديالها. المهمة ديال معهد باستور لأن هاذ المرض هذا ما خصناش يكون الدواء ديالو باش ما يونفعشي فقدان ديالو من السوق تكلف معهد باستور باش يجيبو.

معهد باستور كيشري الدواء من الخارج وكيبعوا للجماعات المحلية اللي هي عندها في الميزانية ديالها مخصصة واحد القدر ديال المالية لمواجهة هذا الداء. أش وقع؟ وقع أنه لأسباب مختلفة تراكمت الديون على الجماعات المحلية ووصلت واحد الوقت لـ8 الملايين ديال الدرهم ومعهد باستور كان خصو يخلص للمؤسسات اللي كتنتج هاذ الدواء في الخارج، كان وصل حتى هو كذلك الدين ديالو بالنسبة للخارج مليار السنتيم وبالتالي الناس اللي كيبيعوا لنا الدواء كيقولوا خلصوا باش كيبيعوا لنا معهد باستور، كيقول لو خلص باش يمكن نعطيك من جديد الدواء، الجماعات المحلية ما كانتشي كتأدي قلت على كل الحال كاين اللي كيأديو وكاين اللي ما كيأديوش ولكن بصفة عامة بالنسبة للجماعات المحلية وصل واحد الوقت لـ8 الملايين ديال الدرهم.

الحمد لله الآن، أخبر السادة المستشارين بأنه عمليا بعدما تقبلت الميزانية ديال الجماعات المحلية، كل الجماعات المحلية بالتقريب أدت، انخفض هذا الدين إلى 2 المليون ديال الدرهم عوض 8 مليون ديال الدرهم ويمكن لي نخبر السادة المستشارين بأن الآن كل الجماعات المحلية اللي طلبت هاذ الدواء، توصلت به، لكن معهد باستور عندو الميزانية ديالو. الميزانية ديالو ما داخلاش فيها أنه يتكلف بإعطاء العلاج بالمجان كما أنه الآن مع واحد العدد ديال الإدارات حنا كنعرفو واحد المدة كاين اللي كيقطع علينا الماء، كاين اللي كيقطع التيليفون إذا كانت الإدارة من الناحية المالية ما عندهاش الوسائل باش تؤدي ما هو عليها...

...على كل الحال الآن الأمور رجعت المياه إلى مجاريها، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، هناك تعقيب تفضلوا السيد الرئيس للفريق الديمقراطي.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

السيد الرئيس السيد الوزير،

في جوابكم قلتم على أن هناك لجنة وزارية تتكون من وزارة الفلاحة والداخلية وبطبيعة الحال الوزارة الوصية اللي هي وزارة الصحة. حنا السؤال ديالنا السيد الوزير كان واضح والجواب ديالكم كان واضح كذلك. غير اللي حنا بغيناكم تفهموا السيد الوزير هو أنه كما يسمى في العامة هذا "الجهل" وهاذ "الجهل" لما الكلب كيعض شخص نعرفو شكون هم الناس اللي كيمشيو لمعهد باستور ما كيمشيوش الناس اللي لا باس عليهم، كيمشيو الناس المعوزين ولكن هنا فاين كانة نقطة الاستفهام. بشحال هاذ الدواء؟ قلتم كيتشرى وكيتباع ولكن لم تعطونا الأثمنة ما منوباس أنا غادي نعطيكم الأثمنة السيد الوزير حصلنا عليها.

أن الدواء كتشريوه واصل للمغرب بـ448 درهم ولكن المواطن ما بين le vaccin anti-rabique و le Sérum rabique و le vaccin Tétaniqueو Antitétanique كيوصل لـ766 درهم ديال المصاريف واشكون هاذ الناس اللي كيمشيو لمعهد باستور؟ الناس اللي ما في حالهمش، كذلك بغينا نعرفو علاش الدار البيضاء مستتنية؟ والدار البيضاء الجماعات ديالها مستثنية من هاذ المسألة.

كذلك حنا كنعرفو أن معهد باستور كيتوصل بمنحة تفوق 13 مليون درهم سنويا. في هاذ 448 درهم معهد باستور ماقبل 78 كان عندو ربح ديالها 15% بعد 78 لما إدارة الجمارك عدلت P.F ديالها اصبح يتوفر على 31% ديال الأرباح. المديرية ديالكم ديال الدواء وديال الصيدلة إلى حد الآن ما بغاتش تعدل هذاك الثمن، باش حتى هو كذلك يراجع ويخفض الثمن ديالو.

المغرب يتوصل 100 ألف doses في العام، اللي كيوزع معهد باستور، القيمة ديالها تقريبا هي 8 مليون ديال الدرهم اللي قلتم واش الجماعات كلهم ما كيخلصوش، واش هاذي لجنة وزارية لم تستطع على مستوى مجلس الحكومة أنها تعمل اقتطاع من مديرية الجماعات المحلية وتعفي هذه الجماعات لأنه لا يعقل أن مواطن يتعض وخصو يؤدي أو جماعة تقول لها ما عندكش هاذ le Vaccin باش تعطيه للناس المعوزين حنا كنتكلمو أما حنا كنعرفو في السوق بأنه موجود في les pharmacies والناس اللي لاباس عليهم عندهم.

كاينة شركة "فونتيس" التي تمثل "ميريوه" في الدار البيضاء هي التي توزعه على الصيدليين الخواص. ثم ذاك l'Institut D'hygiène اللي عندكم ولكن معهد باستور، كذلك تتكلمون على معهد باستور، أنا بغيت نوضع عليكم سؤال، كنعرف في إطار التعاون مابين إيطاليا والمغرب. أنشىء فرع ديال باستور في طنجةهاذي عام باش كمل ومشدود أشناهي الأسباب ديال؟

الباحثين ديالنا حنا كنعرفو من قبل كان هاذ le vaccin يصنع هنا في المغرب، علاش حبستوه؟ والباحثين موجودين عندنا أكثر من 40 باحث موجودة مربعة أيديها داخل معهد باستور؟ واللي كيقوم بجميع الأعمال اللي كيقوم بها باستور هنا في الرباط هاذي كلها عوامل تدخل السيد الوزير، خصها التوضيح، معهد في طنجة مشدود، معهد في الدار البيضاء جالسين الآن ككتخسروا عليه الفلوس والأملاك المخزنية باعت وأنتم عارفين أنه غادي يرحل والآن جالسين كيصلحوا فيه هاذي مبالغ كتلف، أنا أعتبر هذا إتلاف ديال الفلوس، المعهد الأرض اللي هو فوقها أملاك مخزنية باعتها وغادي يكون فوق منها مشروع وهو غادي يرحل وهم جالسين كيبنيو ويصاوبوا، اللهم هاذوك الفلوس تزاد للمواطنين ونرخفو 76 درهم راه بعض الكاريانات عندنا في الدار البيضاء، الناس ما في حالهمش باش يخلصوا هذا وعادة هاذوك الناس هما اللي كيجيو عندكم لمعهد باستور. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم، حقيقة رجعنا الآن في مسائل أخرى، إما عادي نجاوبو إما الأسئلة عادي نكون حتى أنا نائل برلماني باش نكونو على راحة البال. لما كنراقبو الحكومة، طرحنا أصبح l'institut d'hygiène وأصبح l'Institut Pasteur ديال طنجة وأصبح عدد ديال القضايا أخرى أنا مستعد إذا مجلس المستشارين قرر باش نجيو نتناقش على معهد باستور ونعطيو كل المعطيات أنا مستعد ولكن السيد الرئيس باش بهاذ المناسبة نتكلمو بأنه مسدود في طنجة، ما هي الأسباب؟ الأسباب باقي لم يتهيأ، باقي ما موفراش الشروط باش يفتح، الإنتاج هاذي مدة ما بقاش معهد باستور كينتج ماشي حنا اللي وقفناه، غير باش تكون الأمور واضحة.

قلتم بأن الأملاك المخزنية باعت شي أرض هاذ الشي ما كاينشاي، بحيث أنه كاين واحد العدد ديال الأشياء اللي هي مغلوطة ويمكن الرأي العام يعتبر أنها صحيحة مغلوطة.

لهذا السيد الرئيس، حنا الآن كنتناقشو ما بيننا، ما بين الحكومة ومجلس المستشارين ولكن أمام الرأي العام كحكم،

الرأي العام خص تكون عندو الظروف متوفرة باش يسمع لهذا ولهذا واش المسائل اللي ماشي صحيحة.

ذاك المرة في سؤال لا أعرف واش في مجلس المستشارين أو مجلس النواب، نائب أو مستشار محترم وعندو الحق نادانا وقال بأنه ما كاينشي هاذ le vaccin باقي في معهد باستور بالنسبة للرأي العام الوطني داز بأنه ماكاينش، دخلت للإدارة وجدت بأنه صندوق قدو قداش.

هاذي مسائل باش حقيقة من الناحية الديمقراطية تتقدم للأمام أنه نجعلو الأسئلة ديالنا وهاذي مراقبة الحكومة وعند الحق السادة المستشارين باش نقومو بهاذ العمل وماشي الحق، من الواجب عليهم باش يقوموا بالعمل ديال المراقبة ولكن هاذ المراقبة تكون على كل حال في الشروط اللي تجعل أن الرأي العام يتنور وإذا ما درناش العمل ديالنا يحكم علينا وإذا كانت المعارضة أو المستشارين يعاودوا الحوايج اللي ماشي صحيحة وكيكون الرأي العام على اطلاع. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب. وننتقل الآن إلى السؤال الموالي بنفس القطاع حول إعفاء أدوية الأمراض المزمنة من الرسوم الجمركية للمستشارين المحترمين السادة الحسين الجامعي، الحاج حسين زهير، الحاج عمر مكدر، ميلود العلج، أحمد البوزيدي وعبد العزيز القريعة، فليتفضل أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال. تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين، السيد وزير الصحة المحترم،

مما لاشك فيه أنكم كمشرفين على قطاع الصحة العمومية في بلادنا، لا يخفى عليكم المشاكل التي تعاني منها شريحة من المجتمع ديالنا المصابة بمرض السكري. هذه المعاناة تتمثل في ارتفاع تكاليف الأنسولين البشرية التي عوضت في الآونة الأخيرة الأنسولين الحيوانية بل حيث أن ارتفاع أثمنة الأنسولين للحيوان تسوى 45 درهم والأنسولين البشرية 110 درهم أي التكلفة التي تفوق بكثير التكلفة الأصلية التي كانت الطبقة الشعبية والناس الضعفاء والفقراء كانوا لا يعانون من إشكال التزويد بهذه المادة، إلا أنه في الآونة الأخيرة تبين بأنه غادي يكون واحد المشكل صعب جدا وغادي تكون عندو عواقب وخيمة على الناس اللي ما عندهمش الإمكانيات باش يقتنيو هاذ الأنسولين البشري.

حقيقة السيد الوزير رجعنا لهذا السؤال ولو أن وسائل الإعلام تكلمنا عليها كثير وتكلمتم عليها تحت قبة هذا البرلمان وكانت الإجابات ديالكم بكل صدق كانت إجابة صادقة وجئتم بحلول اللي غادي تخفض من ثمن الانسولين البشري إلا أنه السيد الوزير تبين بأن في الأيام القليلة اللي فاتت توصلوا الصيادلة والدكاترة، توصلوا ببرقيات، بدوريات وبرسائل من المختبرات تتقول لهم l'arrêt de la commercialisation de l'insuline Animal يعني في30 يونيو ماغادي تبقاش الأنسولين الحيوانية في السوق ديال بلادنا.

وبالتالي السيد الوزير أسائلكم أشناهي التدابير التي أخذتموها باش إن شاء الله من هنا إلى 30يونيو، تكون الصيدليات وبطبيعة الحال المستشفيات، ماغاديش يتم التزويد حيالهم حتى ينهيو منذاك le stock اللي عندهم، الخزين اللي عندهم في الصيدليات ديالهم ولكن المشكل سيطرح على صعيد القطاع الخاص، بحيث أنه من بعد 11 يونيو ماغادي يبقاش l'insuline الحيواني.

إذن السيد الوزير ماهي التدابير التي تقدرون قولها لنا الآن باش الإطمئنان ديال الرأي العام الوطني وخاصة المرضى بالأنسولين والجمعيات التي تمثلونها وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد وزير الصحة:

السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السادة المستشارين الذين طرحوا هذا السؤال باش يمكن لنا ننورو الرأي العام . بغين نأكد للسيد المستشار المحترم على أن الحكومة ملتزمة بالقرار الذي اتخذته، ابتداء من فاتح يوليوز وغادي ندخلو في تطبيق القرار ولكن بغيت نثير الانتباه ديال السادة المستشارين وراء مجلس المستشارين إلى وسائل الإعلام ديالنا.

حنا في هاذ العملية هناك مجهود، لما كنقولو مجهود الحكومة راه مجهود من المجتمع لأن هاذ الشي غادي يخرج من الوسائل المالية المتوفرة ديال البلاد. حنا الحكومة قامت بمجهود ولما كنقول الحكومة، المجتمع غادي يقوم بمجهود باش نخليو الثمن ديال الأنسولين وهذا أول مرة في تاريخ المغرب يتخذ هذا القرار ونوع من هذا القرار. بغيت الجهات الأخرى اللي موجودة في هذا الميدان حتى تظهر أنها متضامنة مع هذا المجتمع.

حنا منذ القرار حنا كنتفاوضو مع الشركات اللي كيبغيوا فيما يخص الثمن. بعض الأحيان مع الأسف الصحافة بدون ما تشعر كتكون طرف في هذا النقاش. فالتفاوض اللي كاين. كاين استعمال ديال وسائل الإعلام من أجل فرض بعض المسائل اللي دولة مازال ما مستاعداش باش تقبلها. لهذا بغيت لهذا المناسبة انطلاقا من هنا أنبه

وسائل الإعلام والرأي العام بأنه كاين مجهود في هاذ العملية، كاين مجهود ديال المجتمع، ماغادي يزيدش الثمن ولكن بالنسبة للفئات الأخرى اللي كانت تستعمل من قبل insuline humain راها غادي ينزل الثمن اللي كانوا كيخلصوا من قبل. هذا مجهود خص كلشي يساهم فيه وبغيت نأكد للسيد المستشار بأن الحكومة واخذة كل التدابير باش هاذ القرار يبدا التطبيق في هاذ القرار وle stock القديم لأن ماكانش ممكن نبداو التطبيق في هاذ القرار و le stock ما كاينشاي كانت واحد المحاولات ديال المضاربات فيما يخص الأنسولين من أصل حيواني ولكن على كل حال بصفة عامة الأمور غادية في الاتجاه اللي حنا كنا كنتصوروه ما كنتكلموش كثير لأن فينفس الوقت كاين نقاش مع الشركات اللي كتزور السوق باش نحاولو نجعلو منهم حتى هم يشعروا بالضرورة ديال un petit sacrifice في هاذ العملية ديال المجتمع.

بغيت السيد المستشار في نفس المناسبة لأن كان في السؤال ديالكم نخبر السادة المستشارين أنه لأول مرة تصاوبت لائحة ديال كل الأدوية والوسائل اللي كتستعمل في البحث عن الأمراض اللي هي أساسية واللي كتستعمل في البحث عن الأمراض اللي هي أساسية واللي هي دائمة وكتجعل الإنسان يكون مضطر باش ياخذها دائما وحنا الآن كاينة لجنة وكاين اتفاق مع وزارة الصناعة والتجارة باش هاذ الأدوية كلها نعفيها من الضرائب وما تبقاشي كتؤدي الضرائب.

كنقدمو دواء بدواء شفنا مع الاختصاصيين، كل اختصاص اختصاص، ماهي الادوية اللي ضروري باش ماتتحملش الضرائب وها اللائحة ديالها أكثر من أربعين دواء اللي غادي تعفى من أداء الضرائب وبالنسبة لكل تخصص وكذلك كل الوسائل للبحث فيما يخص السيدا، فيما يخص l'hépatite (B) وl'hépatite (c) باش يمكن لنا نوفرو للمواطنين الدواء بثمن، غادي يبقى دائما غالي لأن مستوى الدخل ديال المواطنين ديالنا كنعرفوه ولكن بثمن على الأقل مايكونشي كيزيد في الضرائب. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تفضلوا السيد المستشار لكم الكلمة.

السيد المستشار:

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب الذي بطبيعة الحال سيشفي غليل شريحة المجتمع التي تكلمنا عليها، اللي غادي يكون واحد الاطمئنان في نفوس هاذ المرضى وبطبيعة الحال السيد الوزير التعقيب ديالي أجبتم عليه في الشطر الثاني من الجواب ديالكم هو فيما يخص الأمراض الأخرى المزمنة.

حنا لا بأس السيد الوزير انكم تعلنوا على الأسماء ديال هاذ الأمراض تكلمتم على l'hépatite (c) والسيدا، لا بأس تتكلموا الأمراض ديال الجهاز التنفسي، أمراض القلب إلى آخره، الكلي، وأمراض القصور الكلوي. هاذ المواطنين السيد الوزير يكون واحد الاطمئنان ديالهم كبير جدا، إذا أعلنتم الآن أنه غادي يكون بحالهم بحال المرضى اللي هما مرضى ديال السكري وغادي يكون بطبيعة الحال الأدوية ديالهم مدعمة بطبيعة الحال الوسائل اللي كتعرفوها فيما يخص الضرائب الجمركية ولا مسائل أخرى وبالتالي غادي نكونوا إن شاء الله في هاذ الأسابيع القليلة المقبلة كل الأدوية ديال الأمراض المزمنة بحال diabète، بحال الأمراض اللي تكلمتم عليها يكونوا المواطنين الأدوية في متناولهم ويكونوا الفقراء والناس عندهم الدخل محدود يكونوا في راحة واطمئنان. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

..نقاش فيما يخص مساطر المصادقة عليها هي رهن إشارة الصحافة إذا أراد لأنها طويلة ما غادي يمكنش لي أمام مجلس المستشارين نعطي هاذ اللائحة ديال كل الأدوية اللي كاين فيها قرار ديال الإعفاء من الضرائب. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على إجابة السادة المستشارين. الآن ننتقل إلى قطاع التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن والسؤال حول أوضاع الشغيلة بمؤسسة التعاون الوطني للمستشارين المحترمين السادة: عمر الإدريسي، مصطفى الشطاطبي، عبد القادر أزريع، فليتفضل أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد مصطفى الشطاطبي:

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارين،

يشرفني باسم الفريق الكونفدرالي أن أتدخل في سؤال يتعلق بموضوع حول قضايا شغيلة التعاون الوطني.

فبالرغم من النداءات والمراسلات الموجهة من طرف مركزيتنا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى الوزارة الوصية حول قضايا شغيلة مؤسسة التعاون الوطني. وأمام غياب الإدارة لمعالجة القضايا والمشاكل التي تعاني منها جميع الفئات العاملة بهذا القطاع خاض موظفو وأعوان قطاع التعاون الوطني عدة وقفات احتجاجية وإضرابات لتحسيس المسؤولين بما آلت به أوضاعهم من تردي على المستوى الإداري والمالي والاجتماعي وأيضا من أجل فتح حوار حقيقي جاد ومسؤول بشأنه إيجاد حلول واقعية وفعلية لجل النقط الواردة في الملف المطلبي.

السيد الرئيس، السادة الوزراء،

لازالت شغيلة مؤسسة التعاون الوطني تعيش أوضاعا استثنائية بالمقارنة مع باقي القطاعات الأخرى، ذلك أن أزيد من 3900 مؤطرة بمراكز التربية والتشغيل والمراكز التربوية الاجتماعية ورياض الأطفال يشتغلن في ظروف سيئة ويتقاضون رواتب الحد الأدنى للأجر ويعانون من مشكل الترسيم رغم أن العديد منهن قضوا أكثر من 25 سنة من الخدمة الفعلية بالإدارة، بالإضافة إلى انعدام الحوافز والمنحة السنوية والتعويضات العائلية والتأمين عن حوادث الشغل وأيضا عدم تنفيذ اتفاقية فاتح غشت96 واتفاقية 19 محرم 1421 فيما يتعلق بالترقية الاستثنائية التي لازالت مجمدة إلى اليوم.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، إن التماطل في إخراج الهيكل التنظيمي والقانون الأساسي إلى حيز الوجود منذ 1994 إلى اليوم والذي ظل مطلبا حيويا وحاضرا في كل المناسبات من طرف النقابة الوطنية للصناعة التقليدية والشؤون الاجتماعية والتعاون الوطني والمكتب الوطني الموحد التابع لها المنضوي تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، زاد الوضع تعقيدا وخلق تذمرا واستياء وسط شغيلة القطاع نظرا لأن العديد من الفئات العاملين بقطاع التعاون الوطني الموحد ارتبطت أوضاعها به. فلازالت هيئة المكونين والتقنيين تعاني من عدم تطبيق المرسوم المشترك بين الوزارات. كما أن مراكز التكوين المهني تعاني هي الأخرى من غياب قوانين منظمة لها، وأيضا من برامج موحدة للتدريس. كما أن الحريات النقابية عرفت وتعرف محنة حقيقية في بعض الجهات وأشير هنا إلى الاستفزازات والتحرشات التي يتعرض لها مناضلو الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالقطاع بسبب انخراطهم في الإضراب العام الذي دعت له مركزيتنا المناضلة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوم 5 يونيو 2002.

وعلى سبيل المثال تم توجيه إنذار من طرف مندوب التعاون الوطني لعمالتي المدينة وسيدي يوسف بن علي بمراكش إلى بعض المنخرطين في نقابتنا لكونهم شاركوا في الإضراب العام ، أيضا تم استدعاء البعض منهم عن طريق الهاتف يوم الإضراب تحت الضغط كوسيلة للترهيب أو أسلوب من أساليب التسخير.

لكل هذا نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي اتخذتموها لترسيم جميع مؤطرات المراكز الاجتماعية من أجل خلق استقرار وظيفي واجتماعي، و كذلك لوضع حد لمعاناة هذه الفئة من الأعوان وأيضا نسائلكم حول التدابير التي قامت وتقوم وزارتكم بها لإخراج الهيكل التنظيمي والقانون الأساسي إلى حيز الوجود في أقرب الآجال؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد محمد الخليفة وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري:

السيد الرئيس، السادة المستشارون، نيابة عن زميلي السيد وزير التشغيل، أبادر إلى شكر السيد مصطفى الشطاطبي من فريق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على وضعه لهذا السؤال المتعلق بموظفي التعاون الوطني. لابد من التأكيد أولا وقبل كل شيء على إننا لا نشاطره تماما الرأي، لأن هذه الفئة من الموظفين تجد اهتماما خاصا لدى وزارة التشغيل، بل ولدى الحكومة بكاملها. وإن الحكومة تعالج هذا الملف بأقصى ما يمكن من جدية والاستقامة والنزاهة الفكرية وبعيدا عن كل مزايدة كيفما كانت، لابد من تأكيد هذا لأنه موضوع يتعلق بموظفين نعتبرهم مستضعفين لا يمكن أن يكونوا مجالا لمثل هذا الأسلوب في التعامل في مراقبة الحكومة. وأريد أن أؤكد ما يلي:

1- بالنسبة للنظام الأساسي لموظفي وأعوان التعاون الوطني، أنه تنفيذا لقرارات المجلس الإداري المنعقد بتاريخ 25 يونيو 200، قد عملت وزارة التشغيل على إعداد مشروع جديد يتعلق بهذا النظام وأنه الآن في طور النقاش بين وزارة الوظيفة العمومية الإصلاح الإداري وبين وزارة المالية ونعتقد أن اجتماع يوم 17 يونيو من هذا الشهر سيكون اجتماعا حاسما لإنهاء هذا النظام الأساسي الذي هو أحد المطالب الأساسية التي يطالب بها موظفو التعاون الوطني والذي يجد منا كل قبول نظرا لأنه يجب أن يهيا مشروع من هذا النوع.

2- بالنسبة للترقية الداخلية والاستثنائية، عملت الوزارة على اتخاذ كافة الإجراءات الإدارية التي تهم الترقية الداخلية والترقية الاستثنائية للموظفين الرسميين. ولقد تم الشروع في إجراء المباريات الأهلية المهنية التي ستشمل جميع الأصناف التي يعنيها الأمر المدربون، المرشدون والمحررون وهذا شيء يعرفه موظفو التعاون الوطني ولا داعي لإنكاره لأنه كالشمس لا يمكن أن يحجب بغربال.

فيما يخص ترسيم الأعوان غير الدائمين، نؤكد أن هذه الفئة تشكل العمود الفقري للعامل الاجتماعي الذي يقوم به التعاون الوطني. ويبلغ العدد 3900 عون وإنه تم بالفعل الشروع في عملية ترسيم الدفعة الأولى من هذه الشريحة والتي يبلغ عدد الذين استفادوا الآن 200 عون وفقا لمعايير موضوعية الأقدمية والتقاعد . إذن هذا عمل شرع فيه وينفذ.

4- التغطية الصحية والتعويضات العائلية: فقد تم بالفعل تمتيع هذه الفئة من التعويضات العائلية بعد إتمام الترتيبات الإدارية الضرورية وكذلك الانخراط في التعاضدية العامة لضمان التغطية الصحية له ولعائلته.

5- ما تحدثتم عنه بخصوص الهيكل التنظيمي، يمكن أن أطمئن السادة المستشارين ومن خلالهم كل موظفي التعاون

الوطني، أنه تمت صياغة مشروع جديد يتماشى والأهداف الاستراتيجية الجديدة للمؤسسة وخاصة منها اللامركزية وسيحال المشروع قريبا على الوزارات المختصة من أجل إبداء الدرس والمصادقة وآنئذ سيرى النور إلى الوجود. شكرا السيد الرئيس، السادة المستشارون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار، تفضلوا.

المستشار السيد مصطفى الشطاطبي:

إذا سمحتم سأبدأ بملاحظة أساسية هو أن الواقع الذي يشاطرنا هو الرأي العام ونسجل أن الحكومة غائبة عن الواقع الاجتماعي للمغرب.

بالنسبة لما يتعلق بالترقية الاستثنائية، فما قامت به إدارة التعاون الوطني نعرفه هو فقط أنها أنجزت لوائح وصنعت الفئات وهذه الفئات اللي هم باش يترقوا بالاختيار واللي وصلوا للرتبة 8 على الأقل فيها، الكتاب والكتاب الممتازون والمتصرفون المساعدون أما الباقي فلم يدرج بالنسبة للمدربين والمرشدين والمرشدون الممتازون والمحررون.

نحن أبناء القطاع ونعرفه كثيرا ونعرف خباياه ونعرف دروبه. بالنسبة للنظام الأساسي والقانون الأساسي والهيكل التنظيمي منذ 94 وهذا القانون وهو يتراوح بين وزارة الوظيفة العمومية ووزارة المالية ويرجع للمديرية، لا التكلفة المالية، لا كذا، هاذي .إلى حد الآن، الآن تنسمعو أنه غادي يتراجع من جديد والواقع أنه فين ما يتعين مسؤول جديد يتغير هذا القانون وهاذي هي الحقيقة ولكن اللي تيضيع هم العاملون وهاهي الحكومة قربت تنتهي المدة ديالها والقانون الأساسي غادي يبقى في حيص بيص.

أيضا بالنسبة للحوار الاجتماعي داخل القطاع، عمل حوار اجتماعي، تدارت جلستين مع السيد عباس الفاسي الأولى في 21 فبراير 2001 وواحدة في 1مارس 2002 وعقدت حوار كذلك مع السيد مدير التعاون الوطني ووصلوا لواحد الاتفاق ديال 19 يونيو 2001، لكن السيد المدير في الحقيقة وقع لو واحد التحيز، احنا في بلاد التعددية وكاين نقابات ونص الاتفاق تم خرقه.

هاذوك 200 منصب اللي تنتكلوا عليها ، 200 منصب راه من 2001 وكانت النقابات كلها واخذة منها موقف ورفضنا أنه قلنا خص كلشي يترسم وعبر عليها السي عبد الرزاق أفيلال هنا، في قبة البرلمان شحال هاذي، في الولايات السابقة وعبر عليها السي الحداوي لما كان وزير ديال التشغيل بأنه غادي يرسم كلشي وحنا قبلنا على مضض ذيك 2000 اللي هي ديال السلم 5.

ولكن هذه المعايير التي تحدثتم عليها السيد الوزير لم تحترم كل شيء يتم الآن خارج الاتفاق وخارج إشراك النقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في وضع معايير وفي استشارة معه في الشاذة والفاذة اللي تتهم القطاع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري:

السيد الرئيس،السادة المستشارين،

في الحقيقة أنه ما كاينش يمكن للإنسان يدخل في واحد النوع ديال، ماشي حتى نوع ديال الحوار ولكن فقط توليد الكلام. هذا الموضوع ديال التعاون الوطني هو لا يحتمل هذا النقاش، حنا لما كنجاوبو، كنجاوبو السادة المستشارين المحترمين وكنجاوبو بالذات موظفي التعاون الوطني وكنجاوبو الرأي العام وكيعرفنا لا الموظفين ديال التعاون ولا الرأي العام بأننا كنقولوا كلام الصدق والكلام الحقيقي ليس لأن السيد الوزير غير حاضر هنا، السيد وزير التشغيل الذي يعرفه الجميع الحس ديالو الاجتماعي وحرصه على أن مثل هذه الطبقة من المستضعفين هي خصها يكون عندها واحد الحقوق الحقيقية تتمتع بها، أننا نركبو لو واحد الكلام اللي هو لا أساس له، هاذ الشي واحد الحاجة اللي هي مشاعة للجميع، حنا ما كنتكلموش من المريخ.

إذا كانت النقابات، حتى حنا نمينا فيها، إذا كان مشاكل المجتمع حتى حنا نامين فيه، حنا ما كنعيشوش كلام ديال المريخ كنجيبوه من السماء، حنا راه رجلينا في الأرض وراسنا في الأرض وكنسمعو المواطنين أشنو بغاوا.

لهذا ما ندخلوش في هاذ النوع ديال الكلام أمام مجلس المستشارين، الحقائق اللي كنقدمها، هي حقائق اللي كتطبق في جميع الأنظمة اللي كتكون عندها نفس الوضعية ديالنا. بالنسبة لموظفي المغرب كلهم اللي كنطلبو لهم الترسيم. هاذ موظفي المغرب كلهم القانون المالي كنشوفو بأنه كيمشي بالتدريج.

بالنسبة لموظفي التعاون الوطني اللي ما كان عندهم حتى شي وضعية قانونية، لما كنقولو غادي نبداو بـ200، يمكن الله تبارك وتعالى يفك أزمتنا المالية والعام الجاي بدل ما نقولو 200 نقولو 2000 ولكن واحد الحاجة اللي ماشية نقولو ماشية، ماشي باش نبقاو نتكلمو واحد الكلام اللي هو غير على المزايدات وبالأخص ملف بحال هذا لا يحتمل لأنه من أكبر الملفات ولا نقول أهم الملفات اللي عندها واحد الحساسية دقيقة لأن الكل يشاطر هاذ الناس بأنهم خصهم يتمتعوا بالحقوق ديالهم اللي كيتمتعوا بها جميع الموظفين المغاربة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الآن ننتقل إلى قطاع الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والبيئة، تتولون الإجابة عليه السيد الوزير كما قيل لي في الأول؟

إذن ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة. هناك سؤال يخصكم السيد الوزير.. إذن السؤال الموالي إذا سمحتم السادة المستشارين موجه للسيد وزير الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية المكلفة بالشؤون العامة للحكومة حول تمويل قطاع الصناعة التقليدية للمستشارين السادة: عبد القادر النميلي أحمد بنا ومحمد عذاب الزغاري. فليتفضل أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال. تفضل السيد عذاب.

المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين المحترمين،

لا يخفى عليكم السيد الوزير الدور الطلائعي الذي لعبه البنك الشعبي في تمويل قطاع الصناعة التقليدية منذ الستينات حتى الآن كما لا يخفى عليكم كذلك أن الصانع المغربي قد ساهم أيضا في وضع دعائم هذه المؤسسة المالية وتطويرها لأنها كانت تقوم بوظيفة أساسية في تشجيع الاستثمار بالصناعة التقليدية إلا أنه وبعد أن أصبحت هذه المؤسسة تجارية كباقي الأبناك في القطاع الخاص أصبح الصانع التقليدي أول ضحية لتعقد مساطر القروض وهزالتها، مما جعل الصانع التقليدي عاجزا تماما عن الحصول على القرض لتمويل أنشطته الحرفية.

وبالفعل فإن البنك الشعبي قد منح قروضا قبل التسعينات لفائدة القطاع ولم يسترجع معظمها حتى الآن، مما حدا به إلى تأسيس شركة التكافل لضمان أمواله بمساعدة الصناع كذلك، إلا أن تفاقم المديونية وتفاحش المتأخرات من عدم أداء المتأخرات يرجع بالأساس إلى الأسباب التالية:

1- استفادة العديد من الناس، منهم ليسوا بصناع وبطرق ملتوية ترجع بالأساس إلى تلاعبات بعض المسؤولين المتطفلين على القطاع في نهاية الثمانينيات، حيث تم استغلال هذا القرض لأغراض انتخابية والكل يعلم هذا. كما أن موظفي البنك الشعبي يتحملون مسؤوليتهم في ذلك لأنهم مرروا القروض لفائدة شريحة عريضة من غير الحرفيين.

2- وقد انتظر الحرفيون من شركات التكافل بأن يتطور هذا القرض، إلا أن العكس هو الذي حصل، حيث أن الشركات ضمنت أموال البنك، (شركة التكافل التي أسست في بداية التسعينات) ولم تطور هذه القروض التي ظلت تتجاوز 5000 درهم ل 10آلاف درهم. وهي مبالغ غير كافية لتوسيع الأنشطة الحرفية، مما حولها إلى قروض الاستهلاك وبذلك فإنها قد ورطت الصانع التقليدي في مديونية أثقلت كاهله.

3- إن السياسة التي اتبعتها مؤسسة البنك الشعبي في تجاوز هذه الوضعية المتأزمة لم تراع مصلحة الصناع والحرفيين الحقيقيين واختلط لديها الحابل بالنابل. إذ فرضت إجراءات معقدة ومعززة للصانع من قبيل الضمانات الشخصية وضمانات الموظف وغيرها.

فكيف يعقل أن يضمن الموظف الصانع التقليدي؟ كما أن ضمانة الحق التجاري تعتبر مستحيلة بالنسبة لأغلبية الحرفيين المهرة، خصوصا المتمركزين في المدن العتيقة والعاملين ببيوتهم والصناع بالبوادي، الذين لا يتوفرون على سجل تجاري . فكيف سيحصل هؤلاء على القروض؟ وهل لديكم إجراءات ومقترحات جديدة لتجاوز هذه المشاكل وتبسيط مسطرة الحصول على القروض؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد أحمد لحليمي علمي وزير الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية المكلف بالشؤون العامة للحكومة:

السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارون المحترمون،

أشكر المستشار المحترم على هذا السؤال الذي يطرح مشكل من المشاكل الأساسية التي تهتم بها الحكومة والداخلة في إطار الدراسات التي عملت في الكتاب الأبيض وفي ميثاق الصناعة التقليدية والذي يسعى إلى أن يكون هناك تنظيم الصناع التقليديين والحرفيين باش يصبح عندهم واحد الإمكانية، حيث يكونوا منظمين، كانت تكون هناك كفالة حقيقية ديال كل محطة محطة ويكون هناك تسهيل ولوجهم للقرض وتكون هناك كذلك هذه القروض جزء منها مضمون من طرف صناديق الضمان ديال الدولة هو اللي غادي يفتح لهم المجال باش يمكن لهم يكون عندهم قروض ميسرة في آجال مهمة ومرتبطة بالمصالح ديالهم وتزول ذاك الشكل ديال المتطفلين على القطاع، اللي تيمكن لهم يكونوا تجار ويمكن لهم ياخذوا القروض بحال التجار ولكن الصناع بالامتيازات اللي غادي تضمن لهم، غادي يمكن لهم تحل هاذ المشكل.

بالفعل اليوم كاين مشكل بالنسبة لهاذ الصناع الحرفيين، المشكل هو ديال باش ياخذوا القرض، تيخصهم يكونوا مسجلين، تكون عندهم تسجيل في السجل التجاري ولأنه القانون ديال 95-15 واللي هو صدر في 96 والمتعلق

بمدونة التجارة تيجعل من هذا القطاع، قطاع بحال التجار وبالتالي تيكونوا مضطرين يكون عندهم هداك.

هاذ السجل ما تيطلبشي ثمن كبير باش يمكن للإنسان يتسجل فيه، كيخص باش يتسجل فيه، خصو يكون عندو الباتنتا. كان اتفاق مع البنك الشعبي باش يقوموا الغرف التجارية لمدة سنتين بالتعبئة لتعميم هذا التفسير لأن الباتنتا يمكن لها تفتح لكم المجال ديال السجل والباتنتا ما دامت الصناع الحرفيين موضعين في الرقم 5 و6 و 7 أصحاب 7 مثلا أي الصغار تيخلص 5% من القيمة ديال الكراء واللي هو كبير وصل حتى 5 تيمكن يخلص 10% في أكثر الحالات تيخلص 700 درهم في العام، هذا معناه أنه تيخلص 7000 درهم في العام ديال الكراء.

إذن هذا عندو اللي مهم خصو يتفهم وهو أن هاذ الباتنتا يمكن الإنسان خلص فيها 15 ألف. 5000 درهم في الأول، ماشي تيخلص في الأول خمسة سنوات ما تيخلص في الأول خمسة سنوات ما تيخلص والو من حيث تيتسجل وتيمشي ياخذ السجل التجاري ديالو ما تتعداشي 150 درهم في التكلفة ديالو، ثم في 5 سنوات ما تيخلص والو وتيمكن لو يكون عندو السجل التجاري ديالو ويأخذ القانون لأن البنك مفروض عليها تطبق القانون وهذا قانون، علما بأن القوانين.. تتصنف بكيفية قانونية الصناع الحرفيين وتتعطيهم واحد الوضعية قانونية جديدة اللي تتميزهم لا على التجار ولا على أي فئة أخرى وآنذاك غادي تكون عندهم واحد الامتيازات لا في الميدان الجبائي ولا في الميدان الجمركي ولا في ميدان التمويل.

وهذا هو الطريق اللي غادي نخرجو منها باش نخرجو من ذاك القانون ديال 96 اللي ورط في الحقيقة الآن اللي عندو السجل يمكن لو ياخذ القرض إذا كانت عندو الصفة باش ياخذها واللي ما عندوش بحال اللي كيخدم في البادية واللي كيخدم في البيوت كياخدوا حتى لـ30ألف درهم عن طريق القروض الصغرى.

وهذا هو الوضعية الحالية ونتمنى على الله انه في أقرب الآجال يعرض عليكم القانون الجديد اللي غادي يعطي هاذ الامتيازات للصناع الحرفيين ويعطيهم واحد الامتياز مرتبط وفي المستوى ديال الدور ديالهم في المجتمع وفي التاريخ وفي الحضارة ديالهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر النميلي:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير،

في الحقيقة هاذ الشي اللي بغينا الصناع يشوفوه ويسمعوه وكذلك الرأي العام لأن سبق هاذ الشي تقال أمام واحد اللقاء اللي هو دارو السيد الوزير أمام التلفزيون واللي هو أكد بأنه الصانع خصو يخضع لهاذ القانون ديال السجل التجاري كوثيقة ديال تكوين ملف القروض للصانع التقليدي. غير حنا بالنسبة لنا كصناع تقليديين باش السيد الوزير يعرف الوضعية ديالنا كصناع تقليديين والوضعية ديال الصناع التقليديين اللي هما اللي هما كيمارسوا قطاع الصناعة التقليدية في المدن العتيقة وكذلك في مدن أخرى وعرف مثلا الحالة ديالهم المزرية اللي تيعيشوها.

غير السيد الوزير، حنا بالنسبة لنا الدور ديالنا كنعاونوكم في التشريع وأنتم تنفذوا أو يمكن لكم ما تنفذوش، تيبقى حقكم هذاك، حنا بلغنا بوسائل ديال الأسئلة الكتابية وتنتبرؤو من هاذ القانون اللي قدمته وزارة التجارة والصناعة واللي هي قدمته وتصادق عليه وضم الصناع التقليديين البسطاء وتنستنكرو ورفعنا ملتمس باسم مجلس المؤسسة اللي تنتميو لها لسيادتكم ولكن دون إجابة ولا دون حركة من الحركات اللي يمكن لنا نحلو بها بعض المشاكل ديال الصناع التقليديين البسطاء اللي هي يمكن إذا كانوا اجتماعات على مستوى مركزي حول الناس اللي هم مسؤولين كالرئيس المدير العام للبنك الشعبي وكانوا لقاءات بواسطة السيد الوزير اللي هو وصي على القطاع ديالنا وبمعيتنا حنا كمنتخبين ومستشارين في قبة البرلمان.

اللي تيتبين لنا حنا وهو ماكايناش الأذن الصاغية لنا من طرف الوزارة، ماكايناش الأذن الصاغية من طرف المديرية العامة للبنك الشعبي، ما كايناش لنا الأذن الصاغية للمدير الجهوي للبنك الشعبي. حنا بالنسبة لنا إذا تنوصلوا الصانع التقليدي تنعرفو الحالة المزرية اللي تيعيشها الصانع التقليدي وتنعرفو الإمكانيات ديالو وحنا اللي تنعايشوه وحنا اللي تنعرفو الصانع التقليدي بالجهة ديالنا.

لهذا حنا تنطالبو وباقي تنطالبو باش يترفع هاذ الحيف اللي هو مثلا عندنا هاذ الصانع البسيط واللي الصانع اللي تيخدم في العالم القروي واللي مثلا تنعرفو الفلاحة الغالب الله، السنوات اللي فاتت الجفاف كيف داير والكل ديال ناس البادية اتجهوا لهاذ القطاع تيستدركوا منو واحد اللقمة ديال العيش ديالو.

كذلك النساء الأرملات، النساء اللي مثلا عندهم ابناء ديالهم وتيخدموا معهم كل الأبناء ديالهم وتيخدموا معهم القطع في المنازل ديالو وما تيستطعوش وما تيتمكنوش باش يمكن يحصلوا على هاذ الوثيقة. لهذا حنا بلغنا وباقين تنبلغو السيد الوزير اللي هو وصي على القطاع ديال الصناعة التقليدية وراني سبق لي قلت لك، ذاك اللقاء اللي درتي في الإذاعة أكدت للرأي العام وأكدت للبنك الشعبي اللي هي أصبحت تقول لنا هاذ registre de commerce راه واجب عليكم أنتم الصناع التقليديين راه خص هاذ الوزير يجي عندنا ويجي يشوف لنا الحالات ديالنا ديال الصناع في ديورهم والحالات فين تيعيشوا والحالة المزرية اللي تيعيش فيها.

حنا السيد الرئيس إذا سمحت هذا راه مسائل اللي خصها يسمعها الرأي العام واللي خص مثلا يتلقى لها الحل، ما القيناش الأذن الصاغية وحنا جينا لهاذ القبة ديال البرلمان اللي الكل تيسمعها المغاربة مجموعين والصناع باش يتحل لنا هاذ المشكل لأن طلبنا اجتماعات ولقاءات مع السيد الوزير وبدون جدوى.

غير السيد الوزير أطال الله عمرك إذا تنقولو واحد المسائل راه المسائل تتضر واحد الفئة وهاذ الفئة خصها يتراعى لها وراه كاين وصي ديال الصناعة التقليدية اللي هو وزير خصو يشوف هاذ الحل هذا كيف يدير له. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد الاجتماعي:

السيد الرئيس، السادة المستشارين،

تنعرف الواقع ديال الصناع الحرفيين وعاد كنت عندكم في مراكش، تنعرف الصناع الحرفيون والنوعية ديالهم واشتغلنا باش نديرو ميثاق اللي تيحل المشاكل وتنعرف كذلك التدبير ديال الغرفة ديال الصناعة التقليدية في مراكش وتتعرفني تنعرفها ولكن هاذ القبة و الاحترام ديال هاذ القبة والاحترام ديال هاذ الممثلين ديال الشعب المغربي تتجعلني أنني نقول ان الصناع والصانعات اللي تيشتغلوا في ديورهم واللي هم في حالة مزرية، تنعرفها وعرفتني تنعرفها وعرفت كذلك أنها ما تتحلش بالديماغوجية، تتحل بالتدبير الصارم ديال الغرف وبالمساهمة الحقيقية وبدون مزايدة والقانون اللي خرج في 96 ماشي أنا اللي درتو وماشي الحكومة اللي دارتو ولكن القانون يطبق وتيتغير وجبناه وإرسلناه للغرف وتناقشنا فيه وتلاقينا بالغرف وهما كاينين هنا رؤساء الغرف النزيهتين وتيعرفوا زيادة على معرفتي كمناضل بالصناعة الحرفية والصناع الحرفيين وبالفئات المسحوقة في هاذ البلاد. كفى من المزايدات. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الآن ننتقل لو سمحتم إلى القطاع الموالي، قطاع الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة والسؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول تقييم مسلسل الخوصصة للمستشار المحترم السيد جامع المعتصم فليتفضل السيد المحترم لتقديم السؤال.

المستشار السيد جامع المعتصم:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير المحترم، إخواني المستشارين،

طبعا السؤال ديالنا السيد الوزير مرتبط بمسلسل الخوصصة الذي أنتم طبعا كحكومة جيتو ولقيتو هاذ المسلسل بادي وطبعا عملتم على الاستمرار في تنفيذه طبعا في إطار تطبيق مقتضيات القانون وصادق عليه من قبل.

مجموعة من الأطراف الاجتماعية وخاصة النقابات وطالبت مرارا بأن تكون وقفة تقويمية لهاذ مسلسل الخوصصة. هذه الوقفة لماذا؟ للتأكد واش فعلا هاذ المشروع ديال الخوصصة غادي في إطار تحقيق الأهداف المسطرة له في البداية واش فعلا هاذ مسلسل الخوصصة حافظ لنا على فرص الشغل إن لم نقل ساهم في خلق فرص الشغل إن لم نقل ساهم في خلق فرص الشغل جديدة.. قلت هل تحققت أهداف هذه الخوصصة في الحفاظ على مناصب الشغل؟ في تطوير الاقتصاد الوطني والجهوي المحلي ثم هل تمكنت فئات اجتماعية جديدة مت امتلاك حصصها داخل مجال الإنتاج وحاربنا الاحتكار. طبعا يبدو مع كامل الأسف واحد المجموعة ديال الحالات ديال التفويت وقعت فيها هذه المؤسسات أو حتى من خلال ممارسة الناس اللي تفوتت لهم هاذ المؤسسات؟ وأنا حاولت نعطي للسيد الوزير مثالين على أساس أن تكون موضوعا لمحاولة تقويم مسلسل الخوصصة.

أعطيت المثال ديال فندق دكالة والجدايل في الجديدة، هذا الفندق اللي قبل الخوصصة أي قبل 95 كان مصنف في الدرجة 4 نجوم وكان معلمة سياحية بالنسبة للمدينة. بعد خوصصته مع كامل الأسف تراجع إلى 3 نجوم بعد ذلك الآن هو مغلق ولا ندري الجهة التي أدت باش هاذ الفندق يغلق منذ تقريبا سنة وبالتالي النتيجة ديالو الآن أنه تشريد 66 ديال العمال والأطر ديال هاذ الفندق، ضياع المستحقات ديال هاذ يعني الأجور ديالهم طبعا 11 شهر الآن، المستحقات ديال الأنظمة الاجتماعية لم تؤد منذ أكتوبر 2000. المشكل أنهم لا يجدون حتى محاور على المستوى الإقليمي مع كامل الأسف السلطات الإقليمية وعلى رأسها السيد عامل إقليم الجديدة يبدو أنه المشكل طلع لو فوق الراس وما بقاش باغي يتحاور مع هاذ الناس، فهذا نموذج.

النموذج الثاني هو شركة سيميف ديال فاس. هاذ الشركة الصناعية للصناعات الميكانيكية والكهربائية بفاس اللي كانت من أفضل وأحسن الشركات الميكانيكية أو الصناعية على مستوى شمال إفريقيا بصفة عامة بعد خوصصتها أيضا تمت في ظروف غير واضحة وملتوية. منذ 98 تخضع للحراسة القضائية والتي دامت 4 سنوات ولا ندري بأي مقتضى قانوني يمكن تكون الحراسة القضائية تستمر لمدة أربع سنوات خلال هذه السنوات الأربع، طبعا العمال دفعوا الثمن ديال هاذ الفشل في تدبير هذه المؤسسة، حيث فقدوا مجموعة من الامتيازات التي كانت عندهم مجموعة من المكاسب الاجتماعية، ما بقاتش عندهم تغطية صحية، تعويضات الأقدمية، الترقيات، منح الأعياد يعني مستحقات الأنظمة الاجتماعية سواء فيما يتعلق بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو ما يتعلق

بالصندوق المهني للتقاعد فحتى الناس الآن منذ 1990 أي قبل خوصصتها بخمس سنوات هاذ الأمور ما كايناش.

واليوم أيضا 250 ديال العمال والأطر اللي هي مؤهلة داخل هذه الشركة مع كامل الأسف مهددة بزوال هاذ الشركة ولا بالانهيار ديالها، والغريب في الأمر أن هاذ الشركة صدر حكم قضائي منذ أكتوبر 2000 باش ترجع للدولة وإلى اليوم لم يتم تنفيذ هذا المقتضى.

لذلك السيد الوزير، قلت واش كاين شي تقييم حقيقي لهاذ مسار الخوصصة، واش تحققت الأهداف منها أولا؟ المستوى الثاني واش هاذ المؤسسات بحال هاذو اللي يقع فشل في التدبير ديالها واش الدولة تاخذ المسؤولية ديالها أولا في الرقابة في المرحلة الاولى ثم بعد ذلك إذا ثبت الفشل أن الدولة تتحمل مسؤوليتها في إنقاذ هذه المؤسسات وإعادة تدبيرها وتسييرها بالشكل الذي يحافظ أقل ما يمكن يحافظ على فرص الشغل اللي كانت موجودة في هاذ المؤسسات. وشكرا السيد الوزير، والسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد فتح الله ولعلو وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس. السادة المستشارين،

أولا أشكر السيد المستشار المحترم اللي أعطاني الفرصة، كلمة تقييم خصها وقت طويل بطبيعة الحال. اللي بغيت نقول أولا من ناحية الأرقام أنه مني بدات عملية الخوصصة إلى الآن 36 مؤسسة وقعت خوصصتها و26 فندق اللي وقعات الخوصصة ديالو والمداخيل ديالو وصلو ل37 مليار ولكن اللي يمكن لي نقول أولا وقبل كل شيء العمليات اللي أشرفت عليها الحكومة هي أنجح العمليات في الخوصصة وهي عمليات ديال أولا الخط الثاني المرتبط بالهاتف النقال وخوصصة اتصالات المغرب.

من المؤكد أولا معروف علاش هاذ العمليات نجحوا؟ ليس فقط للمورد ديالهم المالي، اللي هو مورد جد مهم ومرجع دولي في العالم تيفتخر به ولكن كذلك لأنه من قبل كان يتصور بأنه غادي نحصلو على أقل ولكن نظرا للمصداقية ديال بلادنا الآن، فنجحنا في هذه العملية.

النظرة ديالنا حنا بالنسبة للخوصصة، الخوصصة ماشي هدف في حد ذاتها، الخوصصة هي أداة أساسية لتفعيل الحياة الاقتصادية في بلادنا وللدفع بالتشغيل، الدفع بالتصدير، الدفع بكذلك الفعالية ديال الآلية الاقتصادية ببلادنا.

بطبيعة الحال كانت بعض عمليات الخوصصة من هاذيك الأرقام اللي قلت اللي لم تنجح وهي كلها كانت عمليا عام 95 ومنها هاذ اللي ذكرتم، السيد المستشار، ونزيد عليهم إيكوز حتى هي من المؤكد. كاين هاذ الأولى ديال "سيميف" اللي وقع تفويتها في عام 95 بالضبط في يوليوز لمجموعة من المساهمين، فيها مغاربة، فيها بلجيكيين، فيها تونسيين تدابزوا فيما بينهم أول الأمر كما تعلمون وتدخلت بطبيعة الحال الإدارة باش تحاول تحل الخلافات فيما بينهم ولكن في آخر الأمر الأمور بقت في عام 98، ووجهنا إنذار في ذلك الوقت إلى المخوصصين ومن بعد فالسيد الوزير الأول هو اللي نفسه وكذلك الوزير المكلف بالخوصصة في ذلك الوقت اللي قام بهاذ الإنذار ثم مشينا للقضاء.

القضاء لما لاحظنا بأن هؤلاء المساهمين لم يوفوا بالتزاماتهم وبالفعل المحكمة التجارية في فاس حكمت حكم استعجالي يضع هذه الشركة تحت الحراسة القضائية وذلك يوم 24 غشت 98 وجاءت من بعد المحكمة التجارية بالرباط وأصدرت في أكتوبر 2000 حكما يقضي بفسخ عقد التفويت إذن حنا في هاذ الإطار هذا تتعاملو مع هاذ الملف.

بالنسبة للملف الآخر وأنتم معكم الحق أيضا في العمليات اللي لم تنجح في عملية الخوصصة وكانت كذلك في 95 وهي عملية فندق دكالة الموجود في الجديدة واللي كان عندو تاريخ وتفوت لأحد المستثمرين العرب عن طريق طلب عروض ومن بعد سلسلة من المراقبة المتعلقة بتنفيذ الالتزامات. هنا كذلك المستثمر أخل بالتزاماته وهذا ما جعل بأنه الآن الوزارة قدمت هذا الملف للجنة التحويل. كما تعلمون هاذ لجنة التحويل هي مستقلة على الحكومة وهي اللي تيمكن لها تعطي واحد الحكم على طريقة التعامل مع هذا الملف. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار. تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد جامع المعتصم:

السيد الرئيس، السيد الوزير،

أولا أشكره على الملاحظات العامة التي قدمت حول هذا التقييم بشكل مختصر جدا. فقط الكلمة مرتبطة السيد الوزير، ماعرفتش علاش تتربطوا هاذ القضية فعلا أنه الأمور فوتت في 95، إذن التأكيد على 95، هل معنى هذا أنكم تتهربون من تدبيره؟ وقعت فيه مشاكل، وقعت فيه أزمات فأنتم مسؤولون كحكومة باش تدبروا حتى هاذ الفشل اللي وقع وبالتالي كاين التزامات اتجاه الدولة خصها تؤديها في إطار استمرارية الدولة طبعا.

ففي هذا الاتجاه أقول بالنسبة لفندق دكالة أو الجدايل هذا من بين الحوايج اللي كانت على الدولة لم تؤد، مثلا في 94-95 لم تؤد مستحقات الصناديق الاجتماعية ومع ذلك كان قدم سؤال في هذا منذ 98 وكان بأن المكتب الوطني المغربي للسياحة سيدبر باش يؤدي هذاك الشي وإلى اليوم

طبعا لم يؤد هذا واحد المجموعة منهم عمال سيحالون على التقاعد وضعيتهم في التقاعد لم تسوى بعد.

نفس الشي بالنسبة لهاذ شركة سيميف حتى هي من 90 يعني التزامات الدولة لم تؤد بعد.

المستوى الثاني وهو أنه الآن الأزمة واصلة لهاذ المستوى، هذاك الفندق مسدود. هاذ الناس 66 ديال العمال يعيشون وضعية التشريد والآن أشنو المبادرة اللي هي ممكن تحل الإشكال؟ واش فعلا الحكومة مقبلة على استرجاع هذه المؤسسة وإعادة تدبيرها؟ وكنتمنى أن هاذ الشي يقع قريبا وأن يتم التدبير عن طريق مسؤولين يكونوا كيعتبروا. تتكون عندهم ضمير مهني ووازع اللي يخليهم يؤدوا المسؤولية ديالهم على أحسن قيام.

نفس الشيء بالنسبة لمؤسسة سيميف الآن الأمور تمشي في اتجاه ديال انها يمكن في شهر، شهرين، ثلاثة أشهر، يعني الطريقة التي يتم بها التدبير حاليا يعني كتفوت على الشركة واحد المجموعة من الصفقات ملي ما كتشدهاش هي شدتها إسبانيا و.. نموذج ديال 15 ألف محرك طالباها إيران، لما الناس المسؤولين ديال المؤسسة الآن اللي كيشرفوا على التدبير ديالها ما خدموش في الاتجاه الإيجابي، مشات هاذي لإسبانيا إذن فأتمنى أنه الحكومة إما أن تسرع بإعادة، لأنه أشنو اللي عطل هاذ الحكم الآن اللي من أكتوبر 2000 إلى اليوم لم ينفذ، يعني فمعناه أنه كنتظرو أنه هاذ المؤسسة تنهار وهذا سيكون فيه خسارة للاقتصاد الوطني وأيضا وضعية اجتماعية كارثية.

ولذلك أتمنى من السيد الوزير إذا كان ممكن يعطي تطمينات معقولة التي تؤمن بالنسبة لهاذ العمال اللي أدوا فشل هذه الخوصصة أدوا هاذ الناس الثمن ديالها لان مجموعة من المكتسبات التي ضيعت الناس سمحوا فيها لسنوات ولكن أن تنتهي هذه التضحية بأنه يصلو إلى مستوى إغلاق المؤسسات وبالتالي انهيار فرص الشغل، فهذا ما لا ينبغي أن يكون. ولذلك أتمنى أن الحكومة تتحمل مسؤوليتها.

وأعتقد أن العمال سواء هنا يعني سواء في الفندق أو في هذه الشركة مستعدون هاذوك ربما كون كانوا كيتأثروا بشكل سريع جدا كون توقفوا بسبب أنه-ويعتصموا لكم في هاذ الشركات تتسد كلشي يمشي.

فهاذ الناس باقين مجافظين، يعني متمسكين بحقهم في الشغل وخدامين رغم أن الأجور لا تودى في الوقت ومجموعة من المشاكل. فلذلك أتمنى من السيد الوزير تكونوا إيجابيين في اتجاه إيجاد حل لهذه القضية وشكرا لكم وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة:

لا غير اللي بغيت نقول للسيد المستشار المحترم بأنه بطبيعة الحال الحكومة ما تيمكن لهاش تتهرب من تدبير المقتضيات اللي مرتبطة بالماضي لأن هناك استمرارية الدولة وملي تنقدمو لكم القوانين المالية سنويا راه فيها واحد العدد ديال الملايير ناتجة على بعض التحملات الناتجة في عدة قطاعات على التدبير اللي ماكانش دائما سليم.

فاللي يمكن لي نقول لكم بأنه بالنسبة لسميف، الآن كاين حكم لابد ناخذوه بعين الاعتبار، معنى انه كاين تراجع على العملية ديال الخوصصة. بالنسبة للقضية ديال الفندق خص واحد القرار يتخذ كما قلت لكم. إذا ما كانش هاذ القرار ديال القضاء تيمكن يكون قرار على أساس واحد المبادرة اللي يمكن تجيب لجنة ديال التحويل. كذلك إيكوز مشينا فيها تقدمنا. اللي يمكن لي نقول لكم وأطمئنكم بأن الحكومة بالنسبة لهاذ الملفات كلها تتابعها عن قرب وغادي تعمل أكثر من جهدها لتجاوز المشاكل نتاعها حماية كذلك للحقوق ديال العاملين داخلها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الآن ننتقل إلى السؤال الموالي حول متابعة إدارة الضرائب لذوي مؤسسات التكوين المهني الخاص، للمستشارين المحترمين السيدين عذاب الزغاري وعبد القادر النميلي، فليتفضل السيد عذاب الزغاري لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عذاب الزغاري:

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء، الإخوة المستشارين،

لقد سارعت إدارة الضرائب التابعة لوزارتكم السيد الوزير إلى تطبيق المادة 124 من مدونة تحصيل الديون العمومية على مؤسسة التربية والتكوين الخاص الملزمة بأداء مستحقات الخزينة العامة المترتبة عن ضريبة الدخل وضريبة التجارة منذ سنة 98.

وقد أدى ذلك إلى تطبيق مسطرة الحجز على مجموعة من المؤسسات في كل أنحاء المغرب. وتعلمون السيد الوزير أن هذا الموضوع قد شكل موضوع رسالتين للوزير الأول مؤرختين بـ17 يونيو 2001 و9 أكتوبر 2001 يلتمس منكم فيها إيقاف المتابعة إلى حين إدراج إعفاء هذه المؤسسات في قانون المالية 2002.

ونظرا للصعوبات والمشاكل التي تعانيها هذه المؤسسات، في الوقت الذي اعتبر فيه الميثاق الوطني للتربية والتكوين القطاع الخاص شريكا للدولة كما حث على ضرورة تشجيع القطاع الخاص في التعليم بإجراءات تحفيزية جبائية. نسائلكم السيد الوزير المحترم أليس التضامن الحكومي عاملا كافيا لاستجابتكم لوزيركم الأول؟ ولماذا لا تراعي وزارتكم الأوضاع المزرية لهذه

المؤسسات وتوقف المتابعات إلى حين النظر في هذه المشكلة؟ وشكرا السيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة:

شكرا السيد الرئيس،

بالنسبة لتعامل إدارة الضرائب مع مؤسسات التكوين المهني الخاص بصفة عامة القطاع ديال التعليم الخاص. أولا لا ننسى مسألتين القانون المالي ديال 97-98 أعطى تفضيلات لهذا القطاع اللي جعل أنه غادي يقع نقص بـ% 50 على الضريبة على الدخل أو على الضريبة على الشركات بالنسبة لهذا القطاع ابتداء من فاتح يناير 98، ثم جاء القانون المالي 98-99 ألغى جميع المتأخرات الضريبية اللي هي بذمة هذه المؤسسات ديال القطاع الخاص إلى غاية 30يونيو 1997 ومعنى هذا أنه قانونيا حلت المشاكل وأعطيت التسهيلات هذا هو المعطى اللي كاين.

الآن بطبيعة الحال السيد الوزير الأول عندو اهتمام بالقطاع الخاص ولذلك هو يراسل وزارة المالية وغير وزارة المالية. خاصة في الاهتمام اللي كذلك نعطي لإصلاح التعليم. اللي تنبغي نقول أنه من الناحية القانونية كاين واحد الفصل وهو الفصل 124 من مدونة التحصيل الذي وافقتم عليه أنتم وبالإجماع تيقول لا يحق لأي سلطة عمومية أو إدارية أن توقف أو تؤجل تحصيل الضرائب والرسوم والديون الأخرى أو تعرقل سيره العادي تحت طائلة مسؤوليتها الشخصية المالية، لأن الموظفين خاصة في الخزينة العامة هم محاصرين ومتابعين يمكن حتى شخصيا في حالة عدم احترام هذه المقتضيات.

طبعا القباض يمكن لهم يعطيو بعض التسهيلات في الأداء لفائدة المؤسسات التعليمية اللي عندها صعوبات وعلى أساس أنها تعطي بعض الضمانات الكفيلة بتسديد الديون نتاعها. هاذ الإمكانية كاينة عند القباض ولكن هذا هو الإطار اللي إذا ما وقعش التغيير ديال القانون. هذا هو الإطار اللي يمكن لنا نعملو فيه. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب للسيد المستشار المحترم السي عذاب.

المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:

شكرا السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير على جوابه على هذا السؤال، إلا أن السيد الوزير جوابكم قد أثار لدينا تساؤلات عديدة وعارضة أهمها هو أي سياسة تتبعها الحكومة اتجاه القطاع الخاص، والكل يعلم المشاكل التي يعيش فيها القطاع الخاص؟

ففي تقديمكم لكل القوانين المالية أمام البرلمان أكدتم السيد الوزير دائما على اعتبار القطاع الخاص شريك للدولة في الاستثمار، في عملية التنمية الشاملة ببلادنا. فماذا قدمتم لهذا القطاع لكي يتمكن من دعم الاستثمار وحل إشكالية البطالة؟

وإذا ما بحثنا عن عنوان لتجربتكم، السيد الوزير، فإننا نجد أن مسألة الضرائب لا تحل الضرائب يعني ما كاين غير مشاكل الضرائب، ما كيحلوهاش الضرائب اللي تثقل كاهل القطاع الخاص وديال المستثمر.

وعلى مستوى فقط هاذ العام، السيد الوزير، أنه واحد العدد ديال الضرائب اللي ارتفعت بشكل مهول بالقطاع الخاص ومنه الباتنتا مؤخرا واحد العدد ديال الناس تتشكى منها. إذن الشريك تيخصو يكون بواحد الطريقة متوازية.

كيفاش غادي يكون المستثمر عندو مشاكل مع الضرائب وغادي يمكن لو يدير استثمارات أخرى في نفس الميدان؟ فهاذي واحد المجموعة ديال المؤسسات واحد القطاع خاص مهم اللي هو كيشغل واحد الأطر، واحد العدد ديال الأساتذة والمعلمين ديال المؤطرين واللي متبوع بواحد الإكراهات واللي في الحقيقة في التصريح ديال الميثاق أكدتم بأنه ما كاين حتى 3% ديال التغطية وكنطمحو لـ% 20 مستقبلا.

فراه بلا تشجيعات، بلا تنازلات ما غاديش يمكن هذا القطاع غادي يلبي الرغبات ديالنا ما غاديش يمكن لأنه حنا كنعرفو أنه الكاهل ديال القطاع تيثقل على الدولة واحد الميزانية كبيرة وما غاديش يكون الحل إلا بمساعدة الخواص والخواص كنسمعو عندهم هاذ المشاكل ديال الضرائب والغلاء ديالها وديال المشاكل ديال الأداء ديالها.

إذن خصنا نلقاو واحد الحل. إذن السيد الوزير أنتم مشرفين على القطاع ديال المالية وهاذ الناس هاذو عندهم وزارة وصية، علاش اللي ما تجلسوش معهم إلى الأرض وتشوفو الحل لهاذ الإشكالية هاذي؟

كاين واحد العدد ديال المستثمرين جدد اللي كيتخوفوا وكيشوفوا واحد العدد ديال المشاكل ما تحلت وغادي يزبدوا للقدام، فأي مستقبل لهذا الاستثمار في هاذ القطاع؟ هذا هو التساؤل لا ديال الناس اللي هما الآن في القطاع ولا الناس اللي باغين يستثمروا، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة:

هو في الواقع لابد نعتبرو بأنه حنا عندنا الإدارة لتشجيع القطاع الخاص باش يتدخل أكثر فأكثر في التعليم. والميثاق ديال التعليم تيعطيه هاذ التوجه لأنه الطموح انتاعنا أنه يمكن يوصل و20% في دوره بالنسبة للمساحة ديال التعليم في بلادنا. المساعدة ديال الدولة ما تتكونش عن

طريق الضرائب، تتكون عدة وسائل، تأخذ مثال اللي تعرفوه لأنه تتبعوه في وزارة المالية هو أولا الأراضي المخزنية ملي تيجي شي واحد تيبغي يصاوب مدرسة أو أي مشروع اجتماعي بطبيعة الحال الأراضي لا تعطى لو بالثمن نتاعها، بل تعطى فيها تسهيلات بطبيعة الحال وهذا شيء يجب أن لا ننساه.

وبصفة عامة يمكن لنا نتذاكرو في إطار الإصلاح ديال التعليم وهذا ما نسعى إليه، كيف نساعدو هاذ القطاع. وأنا أعتقد بأنه أحسن مساعدة هي اللي تقدر تكون مساعدات مالية أكثر منها مساعدات اللي عندها طابع ضريبي اللي بطبيعة الحال في كثير من الأحيان تخلق واحد الاختلالات ما بين الأوضاع داخل القطاع الخاص ديال التعليم لأنه كاين مؤسسة اللي بطبيعة الحال عايشة ضائقة مالية وهاذ المؤسسات لا بد نتعرفو عليها ولابد نجبرو الحلول نتاعها. في هاذ الإطار حنا مستعدين باش نتذاكرو مع ممثلي هاذ القطاع. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. ننتقل إلى السؤال الموالي دائما في نفس القطاع حول إعفاء قطاع الصناعة التقليدية كليا من الضرائب للمستشار المحترم السيد أحمد السرغيني، فليتفضل السيد المستشار المحترم لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد السرغيني:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السيد وزير المالية والاقتصاد والخوصصة والسياحة المحترم، إخواني المستشارين،

إن العاملين بقطاع الصناعة التقليدية يعانون أشد المعاناة من مشكل الضرائب الذي يعتبر عقبة في وجه التنمية والمقاولات واندماج الصناع التقليديين في النسيج الاقتصادي والتجاري ببلادنا. وكما لا يخفى عليكم الطابع الرادع والمجبر لأداء هذه الضريبة من طرف كافة الصناع المسجلين بسجل القطاع التجاري يعتبر هاننا لهم من القيام من ناحية أخرى فأغلب المقاولات الصغرى في قطاع الصناعة التقليدية خاضعة لهذا النظام الضريبي الجزافي والقليل منها يمسك للمحاسبة.

وقد تبين من إحصاء وحدات الصناعة التقليدية بمكناس سنة 1999 أن 2% فقط من الصناع يمسكون محاسبة. وهذا النظام الجزافي يهدد الصناع التقليديين ووحداتهم الإنتاجية الصغرى، ضاربا عرض الحائط وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بمخاطر الظرفية على مستوى الإنتاج والتزويد بالمواد الأولية وكذلك على مستوى التصدير لطلب الخارجي السياحي والمنافسة العالمية من طرف بعض الدول الأسيوية من الأسواق الأوروبية والأمريكية.

بما أن حكومة صاحب الجلالة، نصره الله تعمل على تشجيع هذا القطاع ومده بكافة التسهيلات والتشجيعات لكي يواكب خطر العولمة التي بدأت ملامحها على مشارف بلادنا، الذي سيهدد الصناعة التقليدية وطنيا ودوليا في إطار المنافسة العالمية غير المتكافئة، فإن سؤالي هو لماذا لا يتم الإعفاء الكلي لكافة الضرائب المترتبة عن الصناع التقليديين إلى غاية 2015؟ واعتبار هذا الإعفاء بمثابة استثمار سواء من حيث المردودية أو التشغيل وتأهيل قطاع الصناعة التقليدية لدخول المنافسة العالمية؟

وسؤالي الثاني هو إصدار تشريع يتعلق بالتنسيق والتعاون بين قطاع الصناعة التقليدية والسياحة لإبراز الصناعة التقليدية المغربية التي تقام خارج الوطن؟ لأن الصناعة التقليدية والسياحة هما يعني متكاملان في قطاع التنمية المغربية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة:

السيد الرئيس، أريد أن أشكر السيد المستشار المحترم الذي طرح هذه التساؤلات المتعلقة بأوضاع الصناعة التقليدية، وأريد أولا وقبل كل شيء أن أقتسم معه عطفه على هذا القطاع اللي هو قطاع أساسي، حيوي وقطاع اللي لا بد نعملو على الدفاع عليه والتنويه به والتنويه بالعاملين نتاعو لأنهم يحافظون على الأصالة وعلى الثقافة الوطنية وفي نفس الوقت هو قطاع مشغل وقطاع يمكن نقول بأنه يحمر الوجه ديال المغرب.

أنا النظرة نتاعي لهذا القطاع دائما أنه خصنا نعملو أولا وقبل كل شيء باش ندفعو الناس يشتريوا منتوجات هاذ القطاع، راه هكذا الأمور تتحرك، ما خصناش نكونو في موقف دفاعي لأن لما تانبقاو نتكلمو غير على الضرائب تنكونو في موقف دفاعي وما تنعطيش، في حين أنه إذا دفعنا المغاربة أولا وقبل كل شيء باش يشريو هاذ المواد هاذي نقطة أساسية وبحال اللي قلتو إذا دفعنا كذلك الربط ما بين السياحة وما بين هاذ القطاع والتصدير والنشاط السياحي هذا مهم.

وفي هاذ الإطار كما تلاحظون السيد الوزير، السي أحمد الحليمي راه كان مكلف بهاذ القضايا، كاين تعاقد الآن ما بين دار الصانع ومكتب السياحة وكاين تنظيم عدة تظاهرات دولية في الأسبوع اللي داز كمثلا واحدة في "ستراسبورغ" أعتقد وكانت أخرى كاين واحد الخمسة أو الستة اللي دازوا في الفترة الأخيرة.

هذا هو الهدف اللي نمشيو فيه أو نكثرو منو إن شاء الله وما نبقاوش غير فرنسا، نمشيو لمحلات أخرى. تيبقى إذن إذا مشينا في هاذ الاتجاه الدفاعي ديال الضرائب يصغر، خاصة أنه ما ننساوش أنه هاذ القطاع بالنسبة للنظام الضريبي عندو بعض الامتيازات: أولا بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة على الشركات كاين إعفاء ديال50% دائما.

كاين بالنسبة كذلك للتعاونيات إجراءات خاصة بالنسبة للضريبة على الشركات، بالنسبة لـTVA، الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للباتنتا مدة 5 سنوات، بالنسبة للضريبة الحضرية ومعنى هذا أنه إذا سمحتم لي حنا متفقين على هاذ الشي ولكن راه أحسن نبداو نعملو باش الطلب ديال هاذ القطاع يتباع، باش الناس تبدا تمشي لو الناس تبدا تشري منو، هاذي هي الحركة والحركة فيها دائما بركة. أكثر من هذا، وفي هاذ الإطار هذا بطبيعة الحال كلشي تيربح لا العاملين في القطاع ولا الأمة في كليتها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد السرغيني:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أنا اللي بغيت نزيد ونضيف حنا الآن في سنة على حسب الحكومة وعلى حسب التوجهات المستقبلية، تتقولو بأن المغرب، غادي يستقطب في 2010 عشرة الملايين ديال السواح.

السيد الوزير المحترم، أنا أساندك فيما قلت ولكن كتعرفو حنا الوضعية ديال الصانع التقليدي المزرية ماشي زعما غادي نقول حنا. هذا حق وكل مواطن يدافع عليه ولكن حنا تتقولو عندنا سنة 2010، بغينا 10 المليون ديال السياح أشنا هي الأرضية والبنية التحتية اللي عند هاذ الصانع التقليدي لما تتشوف فاس وتمشي لمراكش تشوف الصناع في أي محلات كيخدموا تلقى 3 مترو خدام فيها مسكين وابغا يخدم فيها وبغا ينتج فيها في الدار.

حنا نشوف الله يجازيكم بخير حنا نطالب بهاذ الامتياز لأن عمر الصانع التقليدي ما شاف شي امتياز، هاذ الامتيازات كاينين ولكن إذا عشت مع الصانع تيقول لك ما كينينش لأن ما كيستافد فيهم كاين واحد الأغلبية ديال الصناع التقليديين ما كيستافدوش من هاذ الامتيازات.

ولهذا أرجوكم أنه إذا سهلتو مع الصناع التقليديين هاذ التجربة هاذي راه من هنا 2015 راه غادي الصانع التقليدي أولا غادي يستوعب واحد الطاقم ضخم ديال اليد العاملة. الصانع التقليدي اللي مكون، الصانع التقليدي اللي منتج، الصانع التقليدي يحتفظ بتراث مغربي أصيل وإسلامي عربي محض وخصها تعطاه العناية الكاملة.

سيدنا الله يرحمو الحسن الثاني قال فيه كلام سامي وهو الصانع التقليدي وطنيته في صمته ودائما صامد.

لهذا الله يجازيكم بخير الصانع خص تعطاه العناية الكاملة وتعطاه حتى هو الامتيازات كيف أعطيت لقطاعات أخرى.

وما عدا ذلك مشغلة واللي قال فيها سيدنا الله ينصرو الحسن الثاني الصناعة التقليدية هي مخزن للشغل هي التي توظف وطرحوا علينا واحد اسمو ونعطيوها واحد الشوية ديال ندورو لها شوية، اعطيوها شوية ديال الامتيازات واعطيوها الحق ديالها، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة:

أنا متفق معكم تماما على ضرورة الاهتمام بهذا القطاع، حنا متفقين ولكن أنا في نفس الوقت بغيت كذلك نوضح ضريبيا ما يعطى لهذا القطاع هو أحسن ما يعطى للقطاعات الأخرى، ما كاينش قطاعات أخرى اللي عندها أكثر.

ولكن اللي مهم أكثر من هذا هو خصنا نبدلو المنظور نتاعنا، خصنا هاذ القطاع يصبح حنا ندفعو المغاربة أولا كمستهلكين باش يشريو منو وندفعو بالسياحة الوطنية وحنا غادين الحمد لله في المجال السياحي. عرفنا الآن الطريق وهذا مهم كذلك باش الطلب ديال السياحة وديال التصدير كذلك يتزاد على القطاع. إذن المنظور ديالنا خصو يكون منظور ماشي دفاعي خصو منظور هجومي.

وفي هذا الإطار غادي يمكن لنا نتفقو وعلى أي حال بالعطف ديالكم هو نفس عطف حكومة جلالة الملك على هذا القطاع اللي هو جزء لا يمكن أن نتناسى ما أعطاه كذلك حتى في وقت الدفاع على استقلال البلاد ومازال يعطيه الآن حماية للأصالة والثقافة الوطنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ننتقل الآن إلى السؤال الأخير في نفس القطاع حول المساعي التي تقوم بها الحكومة لجلب الاستثمار وتحريك وتيرة الاقتصاد للمستشار المحترم السيد أحمد حاجي. تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد أحمد حاجي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين، إخواني المستشارين المحترمين،

موضوع السؤال الشفوي حول المسائل التي تقوم بها الحكومة لجلب الاستثمار وتحريك وتيرة الاقتصاد.

مما لاشك فيه أن كل الفعاليات مهتمة بمجال الاستثمار لما له من انعكاسات إيجابية على تحريك دواليب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وللغرف المهنية في هذا الصدد

دور كبير وأهمية قصوى كما أن هدف الخوصصة هو تحريك وتيرة الاقتصاد الوطني لجلب الاستثمارات، وتعقد لقاءات دولية مع رجال الاقتصاد والمؤسسات بالخارج وكذلك تعقد لقاءات وتظاهرات على الصعيد الوطني تهم قطاعات التجارة والصناعة والخدمات ويتم إصدار قرارات هامة في هذا المجال، ولكن في الغياب التام لغرف التجارة والصناعة والخدمات التي هي مؤسسة دستورية ومسؤولة أمام المهنيين والشعب لرعاية القطاع الاقتصادي وتطويره.

وأذكر في هذا المجال الرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده إلى السيد الوزير الأول حول التدبير اللامتمركز للاستثمار وفيها إشارة قوية إلى دور الغرف المهنية.

لذا السيد الوزير أسألكم حول عدم إشراك هذه الغرف في المساعي واللقاءات والمشاورات المختلفة التي تهم قطاعات اختصاصاتها؟ كما أتساءل حول التدابير التي اتخذت حتى الآن سواء بالنسبة للمراكز الجهوية للاستثمار أو بالنسبة لمدراء المراكز واختصاصاتهم؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة:

اعتقد أنه أنخرط تماما في روح السؤال للسيد المستشار، باعتبار أنه بطبيعة الحال هناك عدد ديال الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتشجيع الاستثمار على الأقل من غير الإجراءات الضريبية.

كاين الإجراءات المتعلقة بميثاق الاستثمار أو بصفة عامة بالقوانين المشجعة والمحفزة للاستثمار والدور الذي تقوم به كذلك اللجنة الوزارية التي يترأسها السيد الوزير الأول.

ولكن أنا فاين متفق مع السيد المستشار هو أنه كاين مستحدثة جديدة وهي المتعلقة بالرسالة الملكية السامية الموجهة إلى السيد الوزير الأول في 9 يناير 2002 مع الخطاب الملكي الذي صاحب هذه الرسالة في الدار البيضاء. بطبيعة الحال انطلاقا من هذا الآن عندنا معطيات جديدة. هذه المعطيات فيها شيئين: أولا عندنا مراكز جهوية للاستثمار هي في بروز وعندنا جانب التفويضات قاموا بها وزراء إلى السادة الولاة أو إلى السلطات كذلك التي تمثلهم لتسهيل العملية الاستثمارية.

ففي هذا الإطار بطبيعة الحال الموقع ديال الغرف المهنية موقع طبيعي غادي يوليو هما المخاطبين المهنيين لهذه المراكز الجهوية، هما كذلك المخاطبين الجهويين لأنهم يعرفون الميدان وخاصة أن العمل الآن غادي يجري إلى حد كبير في الميدان باستثناء ربما الاستثمارات التي تفوق 200 مليون درهم واللي غادي تبقى بطبيعة الحال تعامل على المستوى ديال العاصمة بعد تواصل كذلك مع الإقليم.

إضافة إلى ذلك يمكن لي نقول للسيد المستشار أنه بالنسبة للحملات الترويجية خاصة في الخارج حنا دائما تنسهرو الوزراء على إحلال المكلفين حسب القطاعات بأن أصحاب ممثلي المجالس يعملوا باش يشاركوا في إطار دعم الديبلوماسية الاقتصادية الوطنية. من المؤكد أنه وصلنا لواحد المرحلة اللي كذلك هاذ الغرف وصلت لواحد المرحلة ديال النضج. الشيء اللي يتطلب من المؤكد إعادة النظر في القوانين نتاعها وتمنيعها وتقويتها، وفي هاذ الإطار هذا هي براسها تنخرط في هاذ الديناميكية اللي تخلقت مع الجهوية اللي تعطات لاستراتيجية الاستثمار. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. كتعقيب للسيد المستشار المحترم السي حجي تفضلوا.

المستشار السيد أحمد حجي:

شكرا السيد الرئيس، شكرا كذلك للسيد الوزير على التوضيحات في هذا الموضوع خصوصا دور الغرف في التنمية الاقتصادية وإسهامها في خلق استثمار. إلا أنه السيد الوزير المحترم، فيما يخص القضية ديال الاستشارة أننا الآن من خلال الجرائد علمنا أن مديرين تعينوا وحنا كغرف (...). هاذي نقطة، النقطة الثانية فيما يخص الشباك الوحيد السيد الوزير، حنا كغرف التجارة والصناعة والخدمات وجامعاتها، كنشوفو على أن لابد من أخذ مجموعة من التدابير أولا غادي نختصر في أربعة نقط ونخلي المجال إلى إن شاء الله عقد اللجنة ونتذاكرو أوسع في هاذ الموضوع:

1 - إصلاح النظام الضريبي لأن كما تعلمون أن الضرائب كاين واحد العدد وواحد الترسانة كبيرة ديال الضرائب خصها تتخلص في اثنين أو ثلاثة.

2 - تخفيض سعر الكهرباء.

3 - فتح الأحياء الصناعية بثمن معقول لأن الأحياء الصناعية هي بمثابة استثمار للخزينة العامة للدولة. إذا أعطت للمستثمر الأرض بثمن يعني بسيط رمزي كيمكن لها ما نعفيوش ذاك 5 سنين ولا ذاك 10 سنين. يخلص واحد المبلغ، في السنة الأولى يخلص 50% ومن بعد يبدا يطلع وذلك غادي تخلق مداخيل للخزينة.

4 - حل المشاكل مع الطبقة الشغيلة لإخراج مدونة الشغل إلى حيز التطبيق لأن مدونة الشغل خالقة مشكل كبير فيما يخص الاستثمار. ما يمكن ليش نجي نستثمر وما عرفتش ما لي وما علي من الناحية ديال قانون الشغل.

ولذلك لا بد من هاذ الإجراءات وإلا هذاك الشباك الوحيد غادي يبقى بوحدو. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. ليس هناك تعقيب، باسمكم جميعا نشكر السيد وزير الاقتصاد والمالية والسياحة على أجوبة السادة المستشارين. الآن ننتقل إلى قطاع الفلاحة والتنمية القروية والسؤال الأول حول المناطق المتضررة من الجفاف للمستشارين المحترمين السادة عمارة الحاج عمارة، صالح قميزة، حسن أبو العز، حسن أو تلغيست، مولاي ادريس العلوي، عبد الله أبو زيد ومحمد المنصوري، تفضل أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال، تفضل الحاج عمارة.

المستشار السيد عمارة العمارة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الوزير، السيد الرئيس، إخواني المستشارين،

إن جل مناطق المغرب هذه السنة والحمد لله عرفت سنة فلاحية متوسطة وإنتاجا لا بأس به، الشي الذي يساعد ساكنة تلك المناطق على الاستقرار والطمأنينة على مستقبلها، إلا أن بعض المناطق وهذا أمر الله ولا مرد لقضاء الله لازالت تعيش الجفاف المهول، بحيث استمر الجفاف بهذه المناطق الجافة أزيد من سبع سنوات متوالية وقد أتى على الأخضر واليابس وكان الناس يتمنون هذه السنة أن تكون سنة ممطرة إلا أن إرادة الله شاءت غير ذلك واستمر الجفاف.

إلا أن جفاف هذه السنة يعد أخطر من السنوات الماضية، بحيث خلت أيادي الناس من الحبوب والأعلاف والماشية ولم يبق شيء بيدهم وهذا شيء نعيشه بإقليم شيشاوة ويعرفه الجميع.

ومما يزيد في الطين بلة أن القروض أثقلت كواهل الفلاحين والمطالبة بالأداء خوفت الجميع ولم يبق في وجه هؤلاء الفلاحين إلا الرحيل للبحث عن مصدر العيش وفي مناطق أخرى.

السؤال هو كالتالي: ما هي الحلول والتدابير المتخذة لإنقاذ هذه المناطق الجاثم بها الجفاف جثوما مستمرا؟ هل الحكومة اتخذت الإجراءات اللازمة لتثبيت هذه الفئة من السكان في المناطق؟ وهل الحكومة اتخذت الإجراءات لتأجيل ديون القرض الفلاحي في هذه المناطق المتضررة من الجفاف؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد حسن معوني الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية مكلف بالتنمية القروية:

السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارين المحترمين، أشكر السادة المستشارين على هذا السؤال الجد مهم، اللي يتهم واحد الشريحة كبيرة ديال المواطنين. فيما يخص برنامج محاربة آثار الجفاف، بالأخص الشطر الأخير منو، اللي بغيت نؤكد هو أنه المناطق المتضررة من الجفاف هذه السنة هي المناطق اللي موجودة في الجنوب ديال أم الربيع وكذلك المناطق الجبلية وكذلك المناطق الشرقية.

والمؤكد هو أن هاذ البرنامج تيعطي أكثر من 60% لهاذ المناطق المتضررة اللي تكلم عليها السيد المستشار السي عمارة.

نقطة أخرى هو ماذا يجب أن يعمل؟ عندنا مثلا نقدر نعطي مثلا القسط اللي غادي يعطي لهذه المناطق اللي ذكرت فيما يخص مثلا الشعير 90% ديال الشعير المدعم غادي يمشي لهاذ المناطق المتضررة. الاستراتيجية ديال الحكومة اللي بغيت نأكد هو أنه كاين واحد القرار جد مهم كانت أخذته الحكومة ديال صاحب الجلالة في أبريل 2002 واللي قررت فيه بأن البرنامج ديال مكافحة آثار الجفاف غادي يولي برنامج دائم وكذلك غادي يتسمى برنامج لتنمية العالم القروي بصفة عامة وهذا جد مهم بالنسبة للبلاد ديالنا وبالنسبة للمناطق اللي تكلمنا عليها.

التدابير المتخذة باش يمكن ينجح هاذ القرار هذا بأن خاص لابد يمشي معه واحد العدد ديال التدابير، كاين إحداث واحد المرصد وطني ديال الجفاف هو اللي غادي يقول هاذ المنطقة تضررت أكثر من الأخرى أولا، كاين كذلك دعم الاستثمار، تقنية ترشيد الماء واقتصاد الماء على مساحة كبيرة تقريبا 170 ألف هو اللي كاين في وزارة الفلاحة وهاذ الدعم وهاذ المساعدات تتمشي من30% إلى 40% باش يمكن نتفادى الخصاص ديال الماء كذلك وضع برامج ديال التنمية المستديمة هاذي برامج تتكلف ماشي غير بالفلاحة ولكن القطاعات الأخرى اللي هي موجودة في العالم القروي.

كذلك كاين عملية تسهيل تزويد السوق بالأعلاف، كذلك كل هذه التدابير لابد ما توفر فرص الشغل في العالم القروي وفي هاذ المناطق وبالأخص المتضررة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار السي أو تلغيست في إطار التعقيب.

المستشار السيد حسن أو تلغيست:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير على الإضاحات المهمة اللي اعطيتنا في هاذ الباب ديال العالم القروي والأمور ديال الجفاف واللي كنقولو لك ولد العالم القروي وولد هاذ المناطق وكتعرفو أن هاذ الناس مكرفسين راه واعر لهم الحال لأنه ما عندهمش شي حاجة باش يبدلوا هذاك الشوية ديال الفلاحة اللي كيديروا هذاك الشي اللي كيعيشوا بذاك الغابة، ولهذا نشكركم على هاذ الإضاحات ونتمناو أن الحكومة تدير أكثر لأن العالم القروي محتاج

ونطلبو الله يمطر علينا ويحقق القول ديالو " وينشر رحمته وهو الولي الحميد" وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم .

الآن ننتقل إلى السؤال الموالي والأخير في هذا القطاع حول خريطة المياه الجوفية والسطحية للمستشارين السادة محمد المنصوري، إدريس علام، أمعدور لحسن، السي الصوالحي بوزكري، مبارك السباعي والسي فضلي إبراهيم. فليتفضل السادة المستشارين لإلقاء السؤال.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارين المحترمين،

أمام ما تعرفه بلادنا من قلة الموارد المائية نتيجة تواتر حالة الجفاف وأمام احتياجات ملحة للمياه، لجأ السكان خاصة في العالم القروي إلى حفر الآبار لتوفير موارد مائية قارة تلبي احتياجهم واحتياج ماشيتهم وفلاحتهم إلا أن جهد مجموعة منهم تضيع لعدم توفرهم على خرائط المدخرات المائية سواء منها السطحية أو الجوفية.

لذا نسألكم السيد الوزير ما هي المساعدات التي تقدمها وزارتكم في هذا الشأن لسكان البادية الراغبين في حفر الآبار؟ أليس بالإمكان تزويد الجماعات المحلية والجهات المختصة الإقليمية بخرائط طبوغرافية لرصد المياه الجوفية والسطحية حتى توضع رهن إشارة السكان للاستفادة منها في حفر الآبار؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالتنمية القروية:

تشكر السادة المستشارين على وضعهم هذا السؤال الجد مهم والجد الهام والكل تيعرف بأن كاين الصندوق ديال التنمية الفلاحية اللي كيقدم مساعدات مالية سواء للأشخاص الذاتيين أو المعنويين في عملية حفر الآبار لغرض استعمالها للرأي حتى تصل هذه المساعدات إلى 30% من التكلفة ديال هاذ الحفر هذا ومن بعد اتسعت هاذ المساعدات وولات تتغطي الإنجاز كذلك ديال الأثقاب " les fourrages" وكذلك التجهيز ديال الآبار والتجهيز ديال الأثقاب كذلك واللي مكن هاذ التشجيع هذا أننا نوصلو إلى ما يقرب من 60 ألف وحدة اللي تصاوبات ديال البير ديال les fourrages وهنا أيضا كاينة إعانات غير مباشرة وهي أنه كاين إعفاء من الرسوم الجمركية.

بالنسبة للاستيراد ديال المعدات ديال الحفر ديال الأثقاب باش يحفر على الأثقاب أو يبحث على الماء ولكن يكون هاذ الماء يستغل من بعد. إذن ماكاينش رسوم جمركية على المعدات هاذي.

بخصوص الخرائط المائية كاين جميع الأحواض المائية اللي موجودة الآن عندها مخططات مديرية ديال تدبير الموارد المائية. وزارة التجهيز هي اللي مكلفة بهاذ الجانب هذا وتتوجد خرائط مائية لمناطق معينة يمكن باقي ماكاينش التغطية كاملة ولكن يمكن المهتمين يربطوا اتصال مع هاذ المصالح المختصة باش إذا بغاو الخرائط ديال الجهة ديالهم ما كاين حتى مشكل وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلس:

شكرا السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار لكم التعقيب.

السيد المستشار:

أولا أنا أشكر السيد الوزير على التدخلات ديالو الهامة. اللي بغيت نقول لك السيد الوزير أنتم كتعرفو العالم القروي ما كايعانيه من طرق ولا من تمدرس ولا من صحة ولكن حتى الماء إيلا ما كاينش الماء، خصو يهاجر. ولهذا حنا كنطلبو في حق هاذ التجهيز وزارة التجهيز هي اللي مكلفة أكثر لكن حنا درنا الفلاحة باش هي أنتم كنطلبو منكم باش تبلغوا هاذ الشي للحكومة وتعطي أهمية كثيرة لهاذ القطاع لأن الناس تبلغوا هاذ الشي للحكومة وتعطي أهمية كثيرة لهاذ القطاع لأن الناس الآن الجماعات كتحفر وكتبغي تدير المجهود ولكن بعض المرات الناس عاود ثاني السكان، كاين الناس الله يكون في عونهم اللي عندهم شي حاجة كيبغي حتى البلاد باش يدير البلاد ديالو، باش يبقى في بلادو ولكن بعض المرات ما كيصيبش الماء، لهذا كيخسر واحد 4 المليون أو ثلاثة المليون أو 10 المليون عندو أو مليون وكيبقى.

ولهذا كنطلب منكم السيد الوزير باش تبلغوا الحكومة باش تعطي أهمية كبيرة لهاذ القطاع لأن هاذ الجفاف اللي أثر ما بقاش، الماء هبط بزاف خص يعطيو أهمية باش تعطى الميزانية، وزارة التجهيز هي اللي مكلفة، شفنا معهم ولكن هذاك الشي اللي كيديروا ماكافيش والناس اعياو ما يمشيو يخسروا 4 المليون أو 5 كتعرف العالم القروي ما عندهم ما يخسروا وهاذ الشي اللي كنطلبو منكم السيد الوزير وهاذ الحكومة بصفة عامة سواء وزير التجهيز أو الحكومة باش تعطي أهمية خاصة في هاذ الميدان. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. ليس هناك تعقيب. شكرا لكم السيد الوزير لأن السؤالين قد أجلا وبدون شك أن السؤال الثالث والرابع قد أجلا من طرف أصحابهما. إذن شكرا لكم السيد الوزير.

ننتقل إلى قطاع.. لأن السي المنصوري باقي ما وصلشاي. إذن ننتقل إلى قطاع التجهيز اللي هو موجود معنا السيد الوزير في إطار التضامن الحكومي. السؤال الموجه إلى هذا القطاع حول وضعية الطرق بجهة تازة،

الحسيمة، تاونات للمستشارين المحترمين السادة: حميد كوسكوس، محمد قرو، وبوطاهر البوطاهيري، فليتفضل أحد السادة المستشارين لإلقاء السؤال، تفضل السي حميد.

المستشار السيد حميد كوسكوس:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير، زملائي المستشارين، السيد الوزير،

مع الأسف كنا ننتظر السيد وزير التجهيز هو اللي غادي يجاوبنا على السؤال أنه عندو دراية بجميع المعطيات فيما يخص التجهيز، خاصة في الجهة ديالنا ولكن لابد من التذكير أن وزارة التجهيز في ظل حكومة التناوب قامت وتقوم بمجهودات جبارة ومتواصلة في سبيل توفير المستلزمات العامة من طرق وبنية تحتية عبر تراب جهة تازة الحسيمة تاونات لكن رغم كل هذا فالوزارة مطالبة ببذل المزيد من المجهودات ومن التدخلات خاصة وأن هذه الجهة تعتبر أفقر الجهات بالمملكة فيما يخص البنية التحتية هذه من جهة.

أما من جهة أخرى، فالسيد الوزير من المعلوم أن ابتداء من شهر يوليوز المقبل سوف يتم بشكل تدريجي إحداث المراكز الجهوية للاستثمار، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، ومنذ لحظات تكلم السيد وزير المالية وتعمق في هذا الموضوع وذلك لوضع حد للعراقيل الإدارية والقانونية والعراقيل الممارساتية التي تعيق الاستثمار ببلادنا. لكن في جهة تازة الحسيمة تاونات السيد الوزير فالظروف الغير ملائمة للاستثمار لاسيما بالنظر لعزلتها وهشاشة البنية التحتية تحتم علينا، السيد الوزير، كمرحلة أولى التفكير في الاهتمام بالمجال الطرقي الذي يعد من التدابير الإصلاحية والتدابير العملية والتي تعتبر بنيات الاستقبال الأساسية للاستثمار فلا يعقل في هذا الوقت أننا نتكلم عن الاستثمار في الجهة ديالنا ونتكلم عن تشجيع الاستثمار والجهة في عزلة ومهمشة في عزلة تامة، الجهة عندنا في عزلة برية، في عزلة بحرية وفي عزلة جوية مع الأسف مع جميع جهات المملكة.

وفي نفس المضمار وبدون الدخول في التفاصيل المتعلقة بهشاشة البنية التحتية في العالم القروي والمناطق النائية سوف أقف بطبيعة الحال عند بعض الحالات فقط فهناك الطريق الرابطة بين الحسيمة وتاونات وهناك كذلك الطريق الساحلي وما أدراك ما الطريق الساحلي، حيث أن ساكنة الجهة الآن تعتبر هذا المشروع مجرد حلم أو مشروع استحال تحقيقه وإنجازه رغم الوعود المتعددة لأنه كان من المفترض في هذا الشهر يونيو يتم إنجاز وبدأ الأشغال في المقطع ما بين الجبهة وما بين الحسيمة وكذلك ينتظر الجميع بناء هذا الطريق بكل ما هنالك من أمور هذه من جهة.

كذلك هناك الطريق الجهوية رقم 505 الرابطة بين تازة والحسيمة والسيد وزير التجهيز مع الأسف يعرف معرفة جيدة مدى رداءة، الحالة الرديئة التي توجد عليها هذه الطريق. وهناك أخيرا الطريق الوطنية رقم 6 بين إقليم تازة وإقليم فاس. فهنا أقف خاصة عند المقطع المحاذي لسد إدريس الأول، هذا المقطع اللي عرف واحد الصيانة وواحد التقوية من طرف الوزارة الوصية لعدة مرات، ولكن بدون نتيجة، وكذلك في مرات عديدة فقد اقترحنا على السيد الوزير فيما يخص حل هذا المشكل بصفة نهائية تحويل هذا الطريق مرورا عبر جماعة مطماطة.

تلكم السيد الوزير بعض الحالات الاستعجالية وذات أولوية بالدرجة الأولى بالنسبة للجهة ديال تازة الحسيمة تاونات.

هناك إشكالية أخرى، فمن الملاحظ، فالمواطنين كاملين كيلاحظوا على أن مع الأسف التركيز الطرق السيار في جهات معينة من المملكة. هذا مؤسف جدا ولتفادي هذا الوضع الذي يزيد من تعميق الفوارق بين جهات وأقاليم المملكة نلتمس من السيد الوزير وبطبيعة الحال من الحكومة أن توليه اهتمام بالغ لهذه الجهة وبالتالي نود معرفة البرنامج الزمني لإنجاز مشروع الطريق السيار بين تازة وفاس ونريد معرفة هذا البرنامج الزمني الحقيقي وليس الوهمي ولا نريد لماذا الحقيقي، ما بغيناش نعرفو واحد البرنامج الزمني اللي غادي يكون عندو المصير ديالو مثل مصير الطريق الساحلي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد بوزوبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين،

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال وبالمناسبة ونيابة عن السيد وزير التجهيز أود أن أوضح أولا بأن هذه الجهة حظيت بعناية خاصة ويتبين من الأرقام التي سأعطيها ومن المقارنات على أن هناك إنجازات يمكن أن نفتخر بها جميعا وأن يفتخر بها البرلمانيون المنتمون لهاته الجهة.

أولا، تتوفر هته الجهة على شبكة طرقية يصل طولها إلى 3790 كيلومتر معبدة بنسبة 61%. في حين لا تتعدى هذه النسبة 56% على الصعيد الوطني. أما كثافة هذه الشبكة فتصل إلى 162 كيلومتر لكل 1000 كيلومتر و 2،22 كيلومتر لكل 1000 نسمة. في حين لا تتعدى هذه الكثافة على المستوى الوطني80 لكل 1000 كيلومتر مربع، و2 كيلومتر مربع لكل 1000 نسمة. هذه النقطة الأولى.

ثانيا وتعتبر هذه المؤشرات دليلا قاطعا على العناية التي توليها وزارة التجهيز لهذه الجهة، حيث استفادت منذ سنة 96 من عدة برامج هيكلية في ميدان الطرق منها ما أنجز وما يوجد في طور الإنجاز وتهتم هذه المشاريع بناء وإعداد 1030 كيلومتر من الطرق القروية وتقوية وتكية أو توسيع ما يناهز 578 كيلومتر إضافة إلى ترميم أو إعادة بناء 23 منشأة فنية.

وقد همت هذه المشاريع جميع الأقاليم بالجهة، أهمها بناء مقطع من الطريق الوطنية رقم 8 على طول 17 كيلومتر إلى تارغيست وتاونات، وتوسيع الطريق الوطنية رقم 2 على طول 43 كيلومتر ما بين الحسيمة والشاون، بناء الطريق الجهوية رقم 507 على طول 53 كيلومتر بين تازة وبوييلان، توسيع وتقوية الطريق الجهوية رقم 505، تكلمتم عليها على طول 19 كيلومتر بين تازة وميدار، بناء الطريق الإقليمية رقم 5313 على طول 26 كيلومتر. بين غفساي والرتبة، توسيع وتقوية الطريق الجهوية رقم 509 على طول 13 كيلومتر، تاونات إيساكن.

كما أن الجهة استفادت من برامج طرقية أخرى مهمة، مثل برنامج (ميدا)، خصص لإقليم تاونات 25 كيلومتر و 20 كيلومتر لإقليم الحسيمة لإنجاز الطريق الوطني رقم 8 الرابطة بين تارغيست وتاونات التي تعد متنفسا لإقليم الحسيمة وفي اتجاه وسط البلاد كما تربط بين قطبين بالجهات تاونات والحسيمة، الطريق المواري المتوسطي الذي تكلمتم عن الأشغال في محور الحسيمة، رأس أفرو انطلقت ومن المنتظر أن تنطلق في أواخر هذه السنة بالنسبة للحسيمة والجبهة، البرنامج الإضافي لبناء الطرق القروية بالأقاليم الشمالية.

استفادت هذه الجهة بحصة مهمة تشمل 577 كيلومتر من الطرق القروية منها 80 كيلومتر بإقليم الحسيمة و202 كيلومتر بإقليم تازة و295 كيلومتر بإقليم تاونات. ويمول هذا البرنامج عن طريق القروض من طرف البنك الأوروبي للاستثمار والوكالة الفرنسية للتنمية. إضافة إلى هذه المشاريع عرفت هذه الجهة فتح عدة مسالك قروية بواسطة آليات الأشغال العمومية، همت 273 كيلومتر واستفادت منها 37 جماعة، حيث تم فتح 131 كيلومتر بإقليم الحسيمة و83 كيلومتر بإقليم تاونات و59 كيلومتر بإقليم تازة.

أما فيما يخص المشاريع التي توجد في طور الإنجاز فتهم بناء وإعداد 363 كيلومتر من الطرق القروية وصيانة 147 كيلومتر، إضافة إلى ترميم أو بناء 5 منشآت فنية. ومن جهة أخرى برمجت بهذه الجهة عدة عمليات تشمل بناء أو إعداد 900 كيلومتر من الطرق القروية وصيانة 456 كيلومتر ابتداء من سنة 2003.

أعتقد السيد المستشار لكم إيضاحات واضحة حول المنجزات التي أتمت في هذه الجهة. أتمنى أن تشمل كذلك مجموع جهات المملكة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد بوطاهر البوطاهيري:

شكرا للسيد الوزير على إجابتكم وتفهمكم لما جاء في السؤال المطروح لتنوير الرأي العام المحلي والجهوي على المجهودات التي تبدلونها في هذا المجال إلا أنه تجدر الإشارة، الطريق الرابطة بين الحسيمة والناظور رقم 2، القنطرة المتواجدة حاليا بمدخل جماعة انكور إقليم الحسيمة التي أصبحت غير صالحة للاستعمال لمدة سنوات والأشغال لازالت منتظرة إلى حد الآن.

لقد تحول الطريق في وسط الويدان وتسبب في العديد من حوادث السير ولهذا وبهذه المناسبة ألتمس من سيادتكم التدخل العاجل لإصلاحها، لا تكلف الاعتمادات الكبيرة ونظرا لأهميتها ستحافظ على سلامة المسافرين والتمويل بصفة عامة. وشكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. الآن ننتقل إلى قطاع وزارة الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن وسيتولى الإجابة على الأسئلة على السيد وزير النقل. إذن السؤال الموجه في هذا القطاع حول الفضاءات التجارية الكبرى للمستشار المحترم السيد محمد الكنفاوي. تفضل السيد محمد.

المستشار السيد محمد الكنفاوي:

السيد الوزير، السيد الرئيس، إخواني المستشارين،

السؤال سيبدو ربما ساذج، وعلى أي حال هو سابق ربما لأوانه لأنني أعرف أن هذا السؤال لا أظن المقصود منه هو الرأي العام على أي حال لأنه أعرف أنه سؤال ما كاينش فيه اهتمام كبير إلا من طرف فئات قليلة من السكان.

السيد الوزير، انتشرت ومازالت تنتشر في ربوع المملكة ولاسيما بالمدن الكبرى أسواق كبرى في غالبها تابعة لمجموعات مالية وتجارية عالمية كبرى أيضا. إن هذه الأسواق أصبحت الآن تستحوذ على السوق وهي تقريبا ولاسيما في المدن الكبرى الوحيدة المقصودة من سكان هاته المدن، مما جعل أصحاب الحوانيت الصغرى والبيسريات تعاني ويلات هذه المنافسة المفترسة.

سؤالي إليكم السيد الوزير وإلى الحكومة هو هل قامت الحكومة برصد أو إحصاء لآثار هاته الظاهرة على الاقتصاد الوطني ولاسيما في ميدان مناصب الشغل التي وفرتها تلك الفضاءات التجارية الكبرى أو التي أفضت إلى القضاء عليها هناك اللي سد وهناك اللي دخل يخدم. هل

النصوص القانونية والتنظيمية الموجودة كافية لتنظيم هاته الفضاءات وتأطير آثارها وأعمالها؟ ما هي المراقبات التي تخضع لها هاته الفضاءات التجارية وذلك للحد من شراسة التنافس الذي يقضي على التجار الصغار؟ شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم السيد الكنفاوي. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عبد السلام زنيند وزير النقل والملاحة التجارية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السادة المستشارون المحترمون،

أولا نيابة عن زميلي السي مصطفى المنصوري الذي لم يستطع أن يحضر الآن لالتزامات سابقة كان أخذها بمدينة الدار البيضاء أتوجه بالشكر الجزيل للسيد محمد الكنفاوي على هذا السؤال الذي ليس بساذج. فهذا سؤال جد مهم وتهتم به شرائح كبيرة من مجتمعنا وذلك منذ على الأقل 25 سنة أو 30 سنة. منذ أن بدأت هذه الأنواع من الأسواق يوجد بالمغرب.

وإن إحداث مساحات كبرى ببلادنا جاء في إطار التطور الذي يعرفه المحيط الاقتصادي بصفة عامة وكذلك نظرا لوجود الإقبال من طرف مجموعة من المستهلكين على هذا النوع من الفضاءات التجارية يستجيب أكثر إلى متطلباتهم. فأولا كتكون البضائع كثيرة في هذاك المحل ما كيضطرش الإنسان يشري حاجة واحدة من هنا أو جوج أو ثلاثة من عند دكان آخر إلى غير ذلك ثم هاذوك الناس كيشريو بالجملة وأحيانا الأسعار ديالهم بعض المرات كتكون ربما أحسن من الأسعار اللي كتكون في بعض الدكاكين. و

اكد هذا الأخ الكنفاوي لأنه هو مكون تكوين جيد من الناحية المالية والاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوزارة - أي وزارة الصناعة والتجارة - تعمل على تتبع إحداث الأسواق الكبرى والمتاجر ذات المساحات الكبرى بصفة منتظمة ومستمرة عبر إنجاز دراسات ميدانية بغية رصد وتقييم مدى انعكاساتها على القطاع.

وهذه هي الأجوبة على مختلف الأسئلة التي وضعها المستشار المحترم السيد الكنفاوي.

ويتضح من خلال المعطيات المستقاة أن خلق الأسواق الكبرى يساهم في تطوير وتحديث أساليب التوزيع. كما أنها تساهم في الاقتصاد الوطني وفي إنعاش الشغل وذلك بإحداث ما يقارب 2500 منصب شغل قار عبر 12 وحدة متواجدة بمجموع التراب الوطني. كما أن المعطيات المحصل عليها تظهر محدودية انعكاسات هذا النمط من التجارة على باقي متدخلي القطاع، نظرا لأن تجار التقسيط يوفرون عدة مزايا تتمثل خاصة في القرب من المستهلك وتسهيلات في الأداء والمرونة في أوقات العمل وكذا العلاقة الفردية مع الزبائن، الشي الذي لا يوجد في المساحات الكبرى.

ومع هذا فقد بادرت هذه الوزارة، وزارة التجارة والصناعة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل تحسين تنافسية التجار وخاصة الصغار منهم ويتجلى ذلك في إحداث تمويل يتناسب مع متطلبات التاجر وذلك لاقتناء التجهيزات اللازمة لتطوير خدماته تم تشجيع خلق مراكز شراء التي يعهد إليها بمهمة التفاوض مع ممولين وشراء بضائع بالجملة وتوزيعها على المنخرطين بواسطة وسائل نقلها الخاصة من أجل تمكين التاجر من تخفيف أعبائه ومصاريفه، وبالتالي تحسين وضعيته ثم تنظيم لقاءات وندوات لصالح التجار الصغار من أجل إعلامهم بالمستجدات القانونية والتنظيمية، ثم إحداث مراكز تدبير المحاسبة المعتمدة بغرف التجارة والصناعة والخدمات لمساعدة التجار الصغار على مسك محاسبتهم وتبني نظام ضريبي يعكس حقيقة معاملتهم التجارية ثم تشجيع خلق مراكز لاستكمال تكوين التجار بغرف التجارة والصناعة والخدمات.

وبخصوص تنظيم هذه الفضاءات، يجب التوضيح أن إحداث المساحات الكبرى يخضع فعلا لنفس المساطر التي تطبق على باقي المتدخلين في القطاع والتي يراعي فيها مبدأ حرية التجارة إلا أن هذه الوزارة، وزارة التجارة والصناعة وعيا منها بضرورة تنظيم القطاع التجاري وتمكين مختلف المتدخلين بضرورة مزاولة نشاطهم في أحسن الظروف تدرس إمكانية إعداد منظور جديد في التعمير التجاري يرتكز على معطيات سوسيو اقتصادية بخصوص إنشاء الفضاءات التجارية.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون رقم 99-06 الخاص بحرية الأسعار والمنافسة والذي دخل حيز التنفيذ في شهر يوليوز 2001 ، وضع وسطر مجموعة من الآليات بغية تجنب الإخلال بشروط المنافسة النزيهة ومحاربة التواجد المهني في السوق ويبقى أن "الحوانت مصافة والأرزاق مختلفة" شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير. تفضلوا السي الكنفاوي.

المستشار السيد محمد الكنفاوي:

أثمن ما جاء على لسان السيد الوزير إلا أنني أقول أن هذا لا يكفي، ما ننساوش أننا اقتصاد نامي وأن البيسري والحانوت والحانوت الصغير بالخصوص رافد من روافد الاقتصاد الوطني وهو الذي نمى هذا الاقتصاد، فإذا كانت بعض المناطق في المغرب ولاسيما في الجنوب مناطق الآن فيها حركة وديناميه اقتصادية وصناعية كبيرة فلأن

البداية كانت من الحانوت. فربما المقاولة الصغرى التي نتكلم عليها يجب أن ننظر إليها من منظور حانوتي في المغرب. ماشي بسهولة ندخلو شي واحد لميدان التجارة. فما يمكنش تبقى الفضاءات الكبرى والحوانت الصغار خاضعين لنظام واحد ولقوانين واحدة بحجة أننا ننطلق من مبدأ حرية التجارة. هذا المبدأ يجب احترامه ولا يمكن في الظروف الحالية مناقشته إلا من جوانبه الصغرى وتلك الجوانب لابد التفكير فيها.

أنا لا أتكلم عن الفضاءات الكبرى الآن، فهذه بداية والآثار ديالها مازال مابانتش، غادي تظهر من بعد وملي غادي تظهر ستظهر هناك المشاكل اللي خلقتها هاذ الفضاءات الكبرى، فأظن أن على الحكومة وعلينا أن نأخذ هاته الظاهرة بعين أخرى أكثر انتقادا. وأتذكر بهذه المناسبة أن الفرنسيين يوم كانت هاته الفضاءات تخلق عندهم كان هناك نقاش كبير وتكلموا حتى عن الأحياء التي ستفرغ من السكان عندما يهاجرها أصحاب الحوانيت الصغرى وهاذ الحوانيت الصغرى ستسد عما قريب، ماكاينش بتاتا.

حتى الديون أشار السيد الوزير على أن الحوانيت الصغار كيعملوا بالكريدي وهذا صحيح ولكن الفضاءات الكبرى بقات كتبيع حولي العيد بالكريدي وعندها تعاقدات مع دور القرض. ولهذا هذه الظاهرة أطلب فقط هذا ماشي مشكل بسيط وأعرف أنه ماشي القضية ديال الوزير هذا مشكل ذو نفس طويل ولكن الآن ربما هل تتيح بعض الاتفاقات الدولية ديالنا ولاسيما في المنظمة التجارية، هل تتيح لنا؟ ماذا تتيح لنا؟ يجب استعمال كل الإمكانيات التي تتيحها الاتفاقية على الأقل لتمديد عمر هذه الشريحة الصغرى إذا ما كانتش 4 سنين تكون 20 عام أو 15 لست أدري بماذا يمكن أن تتيحه ذلك؟

ولكن هذه ظاهرة خطيرة والاقتصاد الوطني مازال غير مستعد الآن باش يتحمل الآثار ديالها ككل. أطلب فقط أن يتم الاعتناء بها ولاسيما في المدن الصغيرة. وليست لي كلمة أخرى لأنهي أكثر من هذا. لا أظن أن السيد الوزير وهو من الأصل في وزان يقبل باش جوج البيسريات كبار، فضاءات كبار في وزان حيث كلشي الحوانت غادي يسدوا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد محمد الكنفاوي. شكرا السيد الوزير أيضا.

ننتقل إلى السؤال الموالي والأخير في قطاع.. حول البرنامج الوطني لكهربة العالم القروي للمستشارين المحترمين السادة كبور الماسي محمد بلحسان، مومن البشير، محمد هلال، إسماعيل قيوح، سعيد التدلاوي ومحمد السلامي، فليتفضل السيد المستشار المحترم السي بلحسان.

المستشار السيد محمد بلحسان:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء المحترمون، إخواني المستشارين المحترمين،

من المعلوم أن البرنامج الوطني لكهربة العالم القروي، يحظى باهتمام بالغ لدى شريحة عريضة من ساكنة العالم القروي في جميع ربوع المملكة.

وبالرغم من التساؤلات العديدة التي سبق لنا أن طرحناها من أعلى هذا المنبر حول الإشكالية التي طرحتها المسطرة الإدارية المعمول بها لإيصال الكهربة إلى القرى والقصور ونواحيها والمثال على ذلك قصور أولاد الزهرة بقيادة عرب صباح زير وقصور قيادة أنيف كلها.

ومما لا جدال فيه أن الطاقة تعتبر إحدى الركائز الأساسية لفك العزلة عن العالم القروي وتوفر الظروف الملائمة لاستقرار الساكنة بهذا الوسط.

ومن هذا المنظور نود أن نسائل سيادتكم عن الإجراءات الممكن اتخاذها من أجل إيصال الكهرباء إلى القصور التي تصلها بعد؟ وضواحيها؟ وتبسيط المسطرة الإدارية المعمول بها حاليا؟ والتخفيف من العبء المالي على الموظفين من ذوي الدخل المحدود وذلك بتجزئة المبلغ المطلوب إلى أقساط حسب الدخل الفردي للمستفيد؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم . لكم الكلمة السيد الوزير .

السيد وزير النقل والملاحة التجارية:

السيد الرئيس، السادة المستشارون المحترمون،

هذا سؤال يبقى دائما جد مهم لأنه يهم من الطبيعي مساحة كبيرة من الوطن المغربي وهي الأرياف، فباسم زميلي السي مصطفى المنصوري أتوجه بالشكر لأصحاب هذا السؤال، وكهربة القرى من الطبيعي من أهم المشاريع التي سنتها الحكومات منذ بضع سنوات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج ذو صبغة اجتماعية محضة يهدف إلى ربط مجموع الساكنة القروية التي تخضع للمعايير المعمول بها حاليا والمصادق عليها من طرف جميع الأطراف المعنية وهي الجماعات المحلية ومكتب الكهرباء والمستفيدين وذلك في أفضل الظروف الزمنية قصد ضمان تنمية قروية محلية بصفة خاصة وتنمية جهوية ووطنية بصفة عامة.

ويتم كما هو معلوم تنفيذ الإجراءات الإدارية المعمول بها لإيصال الكهرباء إلى القرى والمداشر في كل أنحاء المملكة طبقا للمسطرة المنصوص عليها في دفتر التحملات للمكتب الوطني للكهرباء والتي يمكن تذكيرها ويمكن تلخيصها في قيام المصالح الجهوية للمكتب بالدراسات الأولية للمشروع قصد البحث عن المعطيات التقنية

والديمغرافية، ثم يتم بعد ذلك تحديد التقديرات المالية الإجمالية الضرورية لإنجاز هذا المشروع وإرسالها إلى المصالح المركزية المختصة قصد المصادقة عليها.

ولتبسيط هذه الإجراءات تقرر مؤخرا وضع لجن إقليمية تحت رئاسة السادة الولاة والعمال وهذا طبقا للرسالة الملكية التي وجهها جلالة الملك في 9 يناير الماضي إلى الوزير الأول وتتكون من ممثلي عن الجماعات المحلية المعنية. المكتب الوطني للكهرباء وكذا ممثلي جهويتين لقطاع الطاقة والمعادن ووزارة التجهيز ووزارة الفلاحة والتنمية القروية ووزارة الإسكان والتعمير ووزارة الاقتصاد والمالية والخوصصة.

ومن المهام المنوطة بهذه اللجان دراسة لوائح الدواوير المرشحة للكهربة والمصادقة عليها من الناحية التقنية والمالية وكذا إيجاد الحلول المناسبة لبعض المشاكل المطروحة.

أما فيما يخص الشق الثاني من السؤال، فأذكر أن المكتب الوطني للكهرباء يتحمل مساهمة السكان المستفيدين والمحددة في 2500 درهم مانحا إياهم إمكانية تسديدها على شكل أقساط شهرية وعلى مدى سبع سنوات ممثلة في 40 درهم عن كل شهر، إضافة إلى الاستهلاك الحقيقي لكل مستفيد.

وتعتبر هذه المساهمة الشهرية في متناول السكان، حيث أكدت الدراسات المنجزة في هذا الإطار بأن المواطن القروي يتحمل حاليا ما بين 80 درهم و130 درهم شهريا كمصاريف للطاقة التقليدية، كما أنه تم مؤخرا الرفع من المستوى تأهيل المراكز القروية للكهربة من 10 آلاف درهم إلى 14 ألف درهم دون الزيادة في مساهمة السكان المستفيدين والجماعات المحلية وذلك من أجل تخفيف العبء عليهم. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد الوزير على جوابكم وإن كان السيد الوزير جواب عمومي لأن ما كينشي في هاذ الآونة الأخيرة الكل بدا كيتغنى بالاهتمام بالعالم القروي لا من أحزاب ولا من حكومة وعندهم الحق لأن الاهتمام بالعالم القروي أحسوا به بالخطر اللي كيهدد المدن وهذا اللي كنا كندعيو له حنا في الحزب ديالنا من شحال هاذي باش نتلهاو في العالم القروي ولكن السيد الوزير العالم القروي وسكان القرية ما بقاوش باغين يضويو بذاك الغاز والبيطاغاز واليوم مول الحانوت ما جابش الغاز بغينا باش حتى هم يستفيدوا لأنهم مغاربة ومواطنين وإذا تهلينا فيهم راه ما درناش فيهم الخير راه درنا الخير فالسكان ديال المدينة لأن غادي نحصرو هاذ السكان القرويين لأنه في سوء سكان المدينة أنه يكون هذاك البناء العشوائي كلشي بغا يدخل للمدينة لهذا خصنا نتهلاو لا من الكهرباء ولا من الماء ولا من طرق ولا من صحة.

وكاين السيد الوزير المشكلة اللي واقعة هي أنه بعض القصور في البداية وصلهم الضوء ولكن اللي إحذاهم ما وصلهمش الضو.

الضو وصل للقصر ولكن هاذوك السكان اللي احذاهم وقالوا لهم أنتم ماعندكمش الحق. علاش ما يمكنش لأنه هذاك السيد خرج من القصر لأنه العائلة ديالو كبرت وبنى واحد الدار في الخارج على القصر، قالوا لو أنت ما تستفيدش من الضو ما فهمتش... خلق مشكل، هذا المنافسة ما بين السكان ديال القصر.

ومن جهة أخرى السيد الوزير لأنه بعض الجماعات هددت باش تلغي هاذوك البرامج ديالها لأن ما عندهاشاي باش تخلص الأقساط ديالها لا هي ولا المواطنين.

لهذا كنطالبو باش الجماعات والمواطنين يتعفاو لأن "L'ON" هي صاحبة المشروع وهي مؤسسة تجارية. إذن مادام تستفيد من هاذيك 80 درهم اللي كيخلصوا المواطنين ولا20% اللي كتخلص الجماعة تعفى منها. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

الآن ننتقل إلى وزارة النقل لننهي مع السيد الوزير الأسئلة الموجهة إليه. إذن هناك سؤال حول غلاء تذكرة السفر بالنسبة للخطوط الملكية المغربية وخاصة المتجهة إلى المناطق الجنوبية للمستشارين المحترمين السادة مصطفى ميارة، الطاهر الفيلالي ومحمد فاضل يارا، فليتفضل أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.. تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السادة الوزراء ،إخواني المستشارين،

لا يختلف اثنان في كون الخطوط الملكية المغربية تضطلع بدور هام في الرحلات التي تعرفها مختلف جهات المناطق المغربية، إلا أن الملاحظ أن تذاكر السفر، قد عرفت في الآونة الأخيرة ارتفاعا صاروخيا وبخاصة في أثمنة التذاكر المتجهة من وإلى المناطق الجنوبية، الشيء الذي انعكس سلبا على الديناميكية التي كان يعرفها هذا الخط، إضافة إلى غلاء ثمن التذكرة فقد أخذت تعرف الرحلات تأخرا عن مواعد انطلاقها، مما يحدث ارتباكا للمسافرين القادمين من مدينة الداخلة والعيون في اتجاه مطار محمد الخامس الدولي بالدار البيضاء.

هذا، السيد الوزير، إضافة إلى غياب وسائل النقل الرابطة بين المطار والمدينة المتجه إليها، زيادة عن انعدام أماكن الإيواء.

وعليه نسائلكم السيد الوزير عن التدابير التي تعتزم وزارتكم اتخاذها حيال هذه الظاهرة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير النقل والملاحة التجارية:

السيد الرئيس، السادة النواب المحترمون،

كالعادة أتوجه بالشكر الجزيل لصاحبي السؤال وأذكر أن في الأسبوع الماضي مثل اليوم تحدثنا عن الأسعار وتذاكر السفر بالنسبة للمغاربة داخل المغرب وخارج المغرب.

أعتقد أن الأخ الذي قدم السؤال يعرف أن أسعار التذاكر من الدار البيضاء إلى العيون والداخلة لم تطرأ عليها أية زيادة، بالرغم من المتاعب التي أصابت الشركة الوطنية للملاحة الجوية، منذ 11شتنبر فطرأت زيادات في اتجاهات أخرى ولكن ليس بين الدار البيضاء والعيون والدار البيضاء والداخلة، بيد أنه طرأت زيادة خفيفة بين الدار البيضاء وأكادير مثلا.

من جهة أخرى لاشك أن الكل يعلم أن من الطبيعي فيه تخفيضات توضع لعدد من الفئات مثل تعرفة العائلة وتعرفة الشبان وتعرفة رجال الأعمال إلى غير ذلك وهذه التخفيضات هي التي ساهمت في المتاعب التي عرفتها وتعرفها Royal Air Maroc، فلو كان هاذ النقل الداخلي مربحا أعتقد لو شاهدنا عددا من الشركات من طرف الخواص لاستغلال مختلف الخطوط فالنقل الداخلي في المغرب ليس مربحا وهو يحدث خسارات جسيمة للشركة الوطنية.

فبخصوص التأخير في الرحلات، أنا الأرقام التي توصلت بها من الشركة تفيد أنه لم يسجل تأخير إلا في 2225 رحلة من بين 10504 رحلة نظمتها شركة الخطوط الملكية المغربية أي بمعدل 15 دقيقة لكل رحلة في حين سجل معدل احترام وضبط الوقت الإجمالي لهذه الرحلات بما يقدر ب79% وهذا بالمقارنة مع ما هو معمول به في بلدان أخرى وشركات أخرى يعني رقم فعلا مهم ومفرح.

أما بالنسبة لتأخر الطائرات وعدم ضبط أوقاتها في الهبوط والإقلاع فقد سبق بأن أجبتكم السيد المستشار بتاريخ 15 أبريل 2002 تحت رقم 1998 عن سؤال كتابي تفضلتم بطرحه في الموضوع وكان في السؤال الذي توصلت به كتابة بحذف الأكل، الوجبة التي تقدمها الشركة، عوض الزيادة في الأسعار. أريد فقط أن أخبر أن هذه الوجبة تقدم لجميع شركات الطيران التي تشغل طائراتها بكيفية منتظمة وهذه الأكلات سعرها غير محتسب في التذكرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. هناك تعقيب للسيد المستشار المحترم، تفضل.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد الوزير على التفهم اللي افهمتنا فيما يخص هذه المؤسسة اللي هي فعلا مؤسسة مهمة لكن الحقيقة دخلت في بزاف ديال التفاصيل اللي فعلا حنا كنفهموها وعارفينها ولكن الشي اللي نلاحظ واللي نلاحظو واللي هو فعلا كيضر بالمنطقة هي فعلا التأخر لابد ما نقول على انه يكون، وغلاء التذكرة حتى هو كاين لأن المريض ولا ذاك اللي ما عندوش نظرا للمسافة الطويلة اللي هي الداخلة، العيون، أوسرد، بوجدور، السمارة الدار البيضاء.. على القليل مول السيارة كيستغرق أسبوع في الذهاب والإياب مع بزاف ديال المسائل.

إذن إذا مشى في الطيارة، الطيارة إذا مشى فيها كيدوز فيها ساعتين أو ساعة و40 دقيقة، هاذ الساعة او 40 دقيقة المشكل كيضرر فيها بحال المريض، بحال اللي عندو شي، هاذي مسائل خصنا ناخذوها بعين الاعتبار معالي الوزير.

وثانيا الإنسان كتجيه التأخر، الرحلة ديال الطائرة كتجي على الأقل أول طائرة كتجي في الليل دائما أولا كتجي في 12 ومن ثم حتى للثالثة يجي المواطن يبقى في المطار حتى الصباح حتى السبعة والثمانية ديال الصباح وهاذ المسائل شاهدناها ووقعت لنا حتى حنا بأنفسنا جينا في الثالثة وبقينا في المطار.

إذن ما كاين لا نقل، ما كاين لا إيواء مساكن تكريها الناس، فندق أولا شي حاجة تكريها الناس، كاين مجموعة ديال الطاكسيات كيقول للمسكين 600 درهم إذا بغيتي نوصلك للرباط والمسكين ما عندوش باش يتعشى يكري ب 600 درهم؟ هاذي هي المسألة اللي كنتشكاو منها وما نبغوها وبغينا يتعجل لها حل معالي الوزير.

والطلب الأخير هو بغيناكم نتلاقاو معاكم السادة المستشارين إذا كان ممكن وأنتم معالي الوزير والسيد المدير العام، لدراسة عدة مواضيع، كيف ما درنا العام الماضي مع السيد المدير العام السابق بغينا حتى هذا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم ، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير النقل والملاحة التجارية:

أولا السي محمد برادة الرئيس المدير العام للشركة وعبد ربه على استعداد للاجتماع بكم في اللجنة.

أما بخصوص الإيواء جوار المطار والنقل بين المطار ووسط المدينة فهذه أشياء تهم الجماعات المحلية والسلطات المحلية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. أشكركم على تفضلكم بالإجابة على أسئلة السادة المستشارين والآن ننتقل إلى قطاع وزارة التربية الوطنية.. وزارة التربية الوطنية هناك الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.. سأعطيكم الكلمة السيد المستشار، فقط للتذكير بالسؤال حول تمثيلية الكتاتيب القرآنية بالمجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية للمستشارين المحترمين السادة محمد الجوهري، حميد لمودن، أحمد المنتصر وسعيد العروي، تفضل السيد المستشار المحترم السي المنتصر.

المستشار السيد أحمد المنتصر:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس، السيد الوزير،

من المعلوم أن التعليم الأولي قد عرف قفزة نوعية وتطورا ملموسا منذ الخطاب الملكي السامي لجلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه في أكتوبر سنة 68.

وكما يعلم الجميع، فإن هذا النوع من التعليم لعب ولازال يلعب دورا كبيرا في تربية الأجيال وتنشئتهم تنشئة صالحة. ففي الكتاتيب القرآنية يتعلم الأطفال قواعد التربية العامة والأخلاق الحسنة ومبادئ الدين الإسلامي الحنيف ومبادئ القراءة والكتابة وحفظ جزء من القرآن الكريم الذي يتعلمون منه السلوك الحسن والخصال الحميدة التي تلازمهم طيلة حياتهم. أضف إلى ذلك أن الذين حققوا الاستقلال هم أولئك الذين كانوا يثنون أرجلهم أمام الفقيه بالكتاب القرآني.

وفي إطار تطبيق المقتضيات الواردة بالميثاق الوطني للتربية والتكوين أصدرتم دورية تتعلق بانتخاب مكونات المجالس الإدارية للأكاديمية الجهوية. وقد بلغ إلى علمنا أنكم استثنيتم في هذه المذكرة تمثيلية الكتاتيب القرآنية للتربية والتعليم الأولي.

وحيث أن هذا النمط من التعليم الأولي قائم بذاته وله وجوده على الساحة التربوية، حيث يستقطب شريحة عريضة من المتمدرسين خاصة في الأحياء الشعبية والعالم القروي.

واعتبارا للاعتراف القانوني بهذا التعليم الذي اعتبر مرحلة ضرورية للانتقال من التعليم العتيق بالمساجد الوطنية والخروج به إلى مختلف التجمعات السكنية والأحياء الشعبية بهدف توسيع قاعدة المتمدرسين، ونظرا لعدد الكتاتيب القرآنية البالغ 43 ألف كتاب عبر التراب الوطني، وانطلاقا من الطلب الذي توصل به فريقي من الهيئة المغربية للتربية والتعليم الأولي وإلحاحها على توفير كرسي لتمثيل هذه الشريحة بالمجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية، نسائلكم السيد الوزير لماذا هذا الإقصاء مع العلم بأن الغاية من هذه المجالس تنفيذ مقررات الميثاق الوطني للتربية والتكوين من أجل تحقيق خدمة أحسن للقضايا التربوية؟ ألا ترون السيد الوزير أنه من الأفضل تمثيل هذه الشريحة بالمجالس المذكورة؟ وشكرا السيد الرئيس والسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين،

نيابة عن زميلي الأستاذ ساعف الموجود في مهمة، يسرني أن أجيب السادة المستشارين الذين وضعوا هذا السؤال الهام والذي يثيرون فيه الانتباه إلى الدور الذي تلعبه الكتاتيب القرآنية وإلى ضرورة تمثيلها في المجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية.

أولا الأمر هنا لا يتعلق بإقصاء من طرف وزارة التربية الوطنية من الناحية القانونية. فالقانون رقم 00-07 المحدث للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ينص على تمثيل مؤسسات التعليم الأولي في المجالس الإدارية لهذه الأكاديميات. وعلى الرغم من أننا نعتقد أن الكتاتيب القرآنية هي مكون أساسي من مكونات التعليم الأولي، فإن القانون رقم 01-13 يصنف هذه الكتاتيب في إطار التعليم العتيق الذي تشرف عليه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والنص سبق أن صادق عليه مجلسكم أخيرا.

في انتظار إيجاد حل نهائي لهذه الإشكالية القانونية حتى نأمن أن يؤكد موقع الكتاتيب القرآنية ضمن التعليم الأولي، فقد حرصنا على عدم إقصاء ممثلي هذه الكتاتيب وشارك هؤلاء في كافة المجالس الإدارية للأكاديميات التي انعقدت تحت رئاسة السيد وزير التربية الوطنية خلال شهري يناير الماضيين.

إذن من ناحية الوجود والحضور الآن يستدعون ولكن من ناحية العضوية سوف تصفى هذه الإشكالية القانونية، خاصة وأن القانون مازال لم يدخل حيز التطبيق يعني متوقف على أساس نشره بكيفية نهائية واعتماده، ولهذا هذه الإشكالية ونحن متفقون على وجهة النظر التي أبداها المستشار. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. تفضلوا الأستاذ السيد النقيب.

المستشار السيد محمد جوهري:

شكرا السيد الرئيس،

فعلا نحن أثرنا الانتباه لأننا نعرف الإشكالية، طبعا القانون الأخير المتعلق بالتعليم العتيق أي يمكن أن تكون هناك مذكرة مشتركة بين وزير الأوقاف وبين وزير التعليم والاتفاق على تمثيلية، أي أن تعتمد المذكرة على روح النصين معا وطبعا الواقع العملي، وتحرر مذكرة مشتركة لإيجاد صيغة قانونية وأرضية لهذا التمثيل، لأنه التمثيل فقط وهو أن يقع إشراك القطاع والكتاتيب القرآنية وأساتذة هذه الكتاتيب في البرمجة وفي التوعية وفي نظام التمدرس وكذلك تحقيق الأهداف المنوطة بهذا القطاع. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس،

إذن ننتقل الآن إلى القطاع الأخير المبرمج في هذه الجلسة وهو السؤالين الموجهين إلى السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان. السؤال الأول حول مصير الحوار الوطني حول إعداد التراب الوطني للمستشارين المحترمين السادة عبد اللطيف الاسطمبولي، لحسن بوعود، محمد المنصوري، العمارة الحاج العمارة، عبد الجبار بوملحة، عبد الكبير بورقية وبوشعيب الهلالي وحسن أوتغليست، فليتفضل السيد المستشار المحترم بتقديم السؤال.

السيد المستشار:

منذ أزيد من سنة انعقد الملتقى الوطني للحوار حول إعداد التراب الوطني وتوج بمشروع ميثاق وطني لإعداد التراب وتمخضت عن هذا الملتقى عدة توصيات، كما عقدت وزارتكم في الشهر الماضي لقاء حول هذا الموضوع، ومن المقرر حسب الوثائق المتوفرة بهذا الخصوص أن يعرض المشروع على الهيئة الوزارية المكلفة بالملف أو المجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني، كما لازال الانتظار منصبا على بلورة المخطط الوطني لإعداد التراب الوطني، مع العلم أننا شاركنا كمنتخبين وكفعاليات بالمجتمع المدني في الحوارات والورشات المحلية والإقليمية والوطنية التي كان قد توج بها هذا المشروع.

لهذا أستفسركم السيد الوزير حول التطورات الحاصلة في تدبير هذا الملف وحول الجدولة الزمنية لتنفيذ الالتزامات المعلنة بهذا الخصوص؟ علما منا أن هذا المشروع المهم جاء متأخرا بالنسبة لبلادنا كان يتصاوب شحال هاذي ولكن كل تأخيرة فيها خيرة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد محمد مباركي كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، مكلف بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السادة المستشارين المحترمين،

أجيب عن هذا السؤال نيابة عن السيد وزير إعداد التراب الذي تعذر عليه الحضور وهو في مهمة وزارية حكومية، فأشكركم على هذا السؤال وأريد أن أقول أن إشكالية إعداد التراب الوطني هي من ضمن الاهتمامات الرئيسية للحكومة. قدمت في إطار البرنامج الحكومي.

ولماذا هذا الاهتمام بإعداد التراب الوطني؟ هذا اهتمام لأنه نعتبر وتعتبر الحكومة أنه جميع أنحاء المملكة لها الحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجميع أنحاء المملكة لها مؤهلات وهذه المؤهلات يجب أن تشارك بها في التنمية الوطنية وبالتالي كذلك هذه الجهات كلها حتى لا تكون بلادنا فيها المغرب النافع والمغرب غير النافع.

هذه الجهات كلها عندها إكراهات كذلك منها الماء، منها مجموعة من الإكراهات الأخرى وغيرها بالتالي خصنا ناخذو بعين الاعتبار من جهة المؤهلات، من جهة الإكراهات وندمجها لكي يشارك الكل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ديال بلادنا.

فإذن إعداد التراب الوطني هو في الحقيقة بالأساس مساهمة المجال في كل المعطيات وكل الشروط وكل الوسائل التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالمنهج اخترنا أنه يكون منهجا عن طريق الحوار مع الجميع.

وفعلا أنتم شاركتم في الورشات وكانت ورشات على الصعيد الوطني خرجت بمجموعة من النتائج، هذه النتائج تم جمعها في إطار مشروع الميثاق الذي قدم للملتقى الوطني وهذا الميثاق هو سيكون القاعدة لإعداد المخطط والمخطط اليوم جاهز وسيتم تقديمه إن شاء الله في الاجتماع المقبل للمجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني الذي تم خلقه عن طريق مرسوم والذي مر بمجلس الوزراء.

فإذن هذا المخطط ككل الآن سيقدم في إطار طبعا هذا الاجتماع المقبل للمجلس الأعلى وسيصبح إن شاء الله خطة متكاملة متناسقة، خطة شمولية من أجل أخذ بعين الاعتبار معطيات المجال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

شكرا للسيد الوزير على الإيضاحات المهمة التي أعطيتنا والتي تفرح ونتمنى أن هاذ الإكراهات وهاذ الأمور اللي تتحبس القضية باش تزيد تتجاوزوها إن شاء الله ونريد أن نصل إلى إعداد تراب وطني اللي غادي يبرز الخصاص الكبير اللي كيعاني منو العالم القروي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. السؤال، السيد الوزير، الذي كان موجها لكم قد أجل من صاحبه إلى جلسة قادمة.

أذكر السادة المستشارين قبل أن أرفع هذه الجلسة أن المجلس سيعقد يوم الخميس المقبل على الساعة الرابعة بعد الزوال جلسة يخصصها لاستكمال تلاوة تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول موضوع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكذا الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة.

وبهذا نكون قد انهينا هذه الجلسة في وقتها، شكرا السيد الرئيس ورفعت الجلسة وشكرا لكم جميعا.